السياسة الدولية بين التأويلات الواقعية والمثالية

"دراسة تحليلية نقدية مقارنة في فلسفة السياسة "

د / سحر صديق السيد الشافعي

مدرس فلسفة السياسة – قسم الفلسفة

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

المقدمة

تدعو الأحداث الراهنة إلى إعادة النظر في الإشكالية الفلسفية الخالدة بين ماهو كائن، وما يجب أن يكون، من منطلق أنه لا يمكن فهم التجارب المعاصرة إلا من خلال البحث عن الحقائق التاريخية للوصول إلى رؤى أعمق لحل المشكلات الدائمة، ويتطلب ذلك فهم أدق للطبيعة البشرية وظروف المجتمع. فإذا كان من البديهي أن الأحداث تحدث مرة واحدة فقط، إلا أن تلك الأحداث هي مظهر من مظاهر القوى الاجتماعية التي تنتجها محركات واتجاهات موروثة عبر العصور.

ولم يكن الموقف الفلسفي – على مر القرون – ثابتاً على الإطلاق، بل أن الجدل الفلسفي قائم دائماً وأبداً بين اتجاهين رئيسيين أحدهما واقعي يتعامل مع الأوضاع القائمة كما هي – ما هو كائن- والآخر مثالي يسعى إلى تطوير هذا الواقع أو تغييره إلى ما هو أمثل – ما يجب أن يكون – وفق قيم ومعايير محددة تأمل في الارتفاع والرقي بالإنسانية ومكانتها. وفي ظل هذين الاتجاهين انبعثت فلسفات ونظم فكرية مختلفة.

ولم يختلف الفكر السياسي المعاصر عن هذه القاعدة، فعناصر الحكم في الدولة المعاصرة تُستمد من الوقائع السياسية التي تسعى إلى تحقيق المصلحة المادية وفق توازنات القوى القائمة، مع جهود دائمة للاتجاه المثالي الذي يؤكد على أن السياسة لابد أن ترتبط بقيم تسعى إلى ضرورة العمل في نظام عالمي أو حكومة عالمية تتحقق فيها الدبلوماسية الدولية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبح العالم في حالة ارتباك يصعب معه تحديد مصدر الارتباك ومكانه، فهنا حرب مستمرة على الإرهاب، وهناك لحظة ليبرالية، وقدر من صدام الحضارات، وفي بعض المناطق نذير بفوضى قادمة، ومحاولة استبدال نهاية التاريخ بعودة التاريخ، وربما دمجه بالنظام العالمي الجديد ودعوة إلى حكومة عالمية، وحوار بين الحكومات.

وتدعو التغيرات السياسية والاقتصادية الواسعة المجال، جميع طوائف الفكر والنظريات للاهتمام والتفسير، من هنا جاءت هذه الدراسة النظرية، لمحاولة تفسير السياسة الدولية من خلال نموذجين تحليليين تميزاً بأنهما كانا ومازالا مرجعية جوهرية لصناع القرار والمستشارين المساهمين في صنع السياسات. ومن ثم فإن فهم فرضيات هذه النظريات قد يساعد في فهم الإطار العام للسياسة الدولية، وربما الاستعداد لما قد يحدث في المستقبل.

ومن هنا جاءت إشكالية البحث الرئيسية، من خلال الجدل السياسي القائم بين الواقعية والمثالية كيف نجحت كل منهما في تبرير تحليلي لرؤيتهما في التغيرات العالمية المتعددة.

وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما الأسس النظرية المختلفة التي استندت إليها تفسيرات كل من النموذج التحليلي الواقعي، والنموذج التحليلي المثالي ؟

٢- هل اختلفت رؤية المثالية للمصلحة الوطنية عن الرؤية الواقعية؟

٣- ما مدى قبول مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان لدى كل من الواقعية والمثالية؟.

٤- هل يمكن أن تستند السياسة الدولية إلى نظام أخلاقي مستمد من مبادئ العدالة؟ أم ستظل إلى الأبد ساحة للمصالح الوطنية المتضاربة التي تحركها السلطة؟

٥- هل قدمت العولمة دعماً للتحليلات المثالية؟ أم أكدت على مدى تناقض ذلك الفكر عند ملامسة الواقع؟

٦- كيف شكلت الديمقراطية محوراً للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة؟

٧- إلى أي حد يمكن التوفيق بين النموذجين؟ وهل يمكن تفسير السياسة الدولية من خلال المنظورين معاً؟ وإلى أي مدى تكمل النماذج الرائدة بعضها البعض؟.

وقد جاءت محاور البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: نظرية الواقعية السياسية.

أولاً- التأصيل الفلسفي للفكر الواقعي.

ثانياً- مبادئ الواقعية السياسية.

ثالثاً- المفاهيم الرئيسة للواقعية السياسية.

المبحث الثاني: نظرية المثالية السياسية

أولاً- التأصيل الفلسفي للفكر المثالي.

ثانياً- مبادئ المثالية السياسية.

ثالثاً- المفاهيم الرئيسة للمثالية السياسية.

المبحث الثالث: الجدل السياسي بين الواقعية والمثالية

نتائج البحث.

أما المناهج المستخدمة في معالجة هذه المحاور السالفة الذكر فهي المنهج الوصفي المقارن، المنهج التحليلي وكذلك المنهج النقدي.

المبحث الأول: نظرية الواقعية السياسية

تعد نظرية الواقعية السياسية منهجاً عقلانياً في فلسفة السياسة يحاول تفسير العلاقات السياسية من خلال افتراض أن السلطة هي الغاية الأساسية للعمل السياسي، وتنظر إلى الدولة القومية باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسة الدولية. ويمكن فهم هذه النظرية بالتعرف على أصولها ومبادئها، والمفاهيم الرئيسة التي قامت عليها، من خلال أفكار روادها مثل مورجانثو، وكار، ووالتز وميرشمير، وجبلين وغيرهم.(١)

أولاً – التأصيل الفلسفي للفكر الواقعي:

للواقعية أصول في الفكر اليوناني القديم، حيث ترجع جذورها إلى "ثيوسيديدس" Thycydides (٤٠٠-٤١١ ق.م.) الذي يعد من أوائل من رأوا أن السياسة تنطوي على منظور واقعي، وذلك من خلال تفسيره لأسباب الحرب البلوبونيزية Peloponnesian war، التي دارت بين اثينا واسبرطة وانتهت بهزيمة اثينا و ضياع امبراطوريتها البحرية التي كانت تشتهر بها، وكذلك من خلال حوار ميليان Melian Dialogue، فقد أكد على أفضلية المصلحة الذاتية عن الأخلاق، وأن هناك قيوداً مفروضة على السياسة، بصفة عامة، وعلى العلاقات الدولية، بصفة خاصة، مثل الطبيعة الإنسانية الأنانية، وغياب الحكومة العالمية، وأن ذلك من شأنه أن يجعل النموذج القائم يتسم بالصراع في العلاقات الدولية، ويفرض قضايا أساسية مثل: السلطة، الأمن، أما نصيب الأخلاق فيكاد يكون ضئيلاً للغاية.(٢)

وتظهر واقعية "ثيوسيديدس" في تمييزه بين الأسباب المباشرة، والأسباب غير المباشرة وراء الحرب البلوبونيزية، فلم يُعطِ اهتماماً للأسباب التي سبقت الأحداث مباشرة، وإنما بيَّن أنّ السبب الحقيقي للحرب يكمن في توزيع السلطة المتغيرة بين كتلتين من المدن اليونانية وهما "اتحاد دليان" Delian League تحت قيادة أثينا، ورابطة البلوبونيزان Peloponnesian League تحت زعامة أسبرطة، ووفقاً لتفسيره فإن تنامي قوة أثينا جعل خوف أسبرطة على أمنها يتنامى، هو الأخر، مما دفعهم إلى الحرب.(٣)

ومن ثم فقد استندت الحجة الأثينية على المفاهيم الواقعية الرئيسة مثل الأمن، والسلطة، ليس كما ينبغي أن يكون عليه العالم، وإنما كما هو عليه بالفعل. وتجاهل الأثينيون أي حديث أخلاقي، وأكدوا على الحقائق السياسية.

كما وجدت الواقعية مناخاً خصباً لازدهارها في عصر النهضة من خلال فكر "مكيافيلي" Niccolo di Bernardo dei Machiavelli (١٤٦٩-

١٥٢٧) الذي تحدى الأخلاق التقليدية، ووضع نفسه كمبدع سياسي من خلال نقده للفكر السياسي الغربي التقليدي غير الواقعي، وكذلك فصله السياسة عن الأخلاق، فقد رأى أن الحقيقة الواقعية هي الحقيقة الوحيدة التي تستحق البحث عنها. وقد اتسمت واقعيته بإمكان تطبيقها على كل من الشئون المحلية والدولية، وإدعائها بأن جميع الوسائل الأخلاقية، وغير الأخلاقية لها ما يبررها لتحقيق غايات سياسية معينة، تهدف إلى تحقيق كل ما هو جيد للدولة.(٤)

أما "هوبز" Thomas Hobbes (١٥٨٨- ١٦٧٩) فيعد من أهم المساهمين في وضع المفاهيم الواقعية الأساسية في السياسة الدولية، من خلال وصفه الطبيعية البشرية بالأنانية، وكذلك مفهوم الفوضى الدولية، حيث يرى أن القواعد الدولية غالباً ما تكون غير فعالة لكبح النضال من أجل السلطة، وأن كل دولة تسعى إلى تفسير هذه القواعد وفقاً لمصالحها الخاصة، ومن ثم تكون طاعة القانون الدولي أو تجاهله وفقاً لمصلحة كل دولة. لذلك تظل السياسة الدولية محاطة دائماً بالمخاطر.(٥)

وقد ظهرت الواقعية في القرن العشرين استجابة للاتجاهات المثالية التي هيمنت على السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، بهدف منع نشوب نزاع عالمي آخر، ومحاولة تحقيق السلام العالمي. وإنشاء نظام يحترم القانون الدولي وتدعمه المنظمات الدولية، وأسفرت هذه الأفكار المثالية عن تأسيس عصبة الأمم، التي لم تتمكن من منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقد أدّت هذه الحقيقة إلى رد فعل واقعي قوي تمثل في "أزمة العشرين عام" The Twenty Years Crisis لـ "إدوارد هاليت كار" E. H. Carr (١٨٩٢- ١٩٨٢)، "والسياسة بين الأمم" Politics Among Nations لـ "هانز مورجانثو" Hans Morganthau (١٩٠٤- ١٩٨٠) وغيرهم ممّن مثلوا الاتجاه الكلاسيكي للواقعية، إلا أن الاستجابة الواقعية، الأكثر أهمية، أتت من أفكار "كينيث والتز" Kenneth Waltz (١٩٢٤- ٢٠١٣) الذي أعاد صياغة مذهب الواقعية في العلاقات الدولية في شكل جديد من خلال كتابه "نظرية السياسة الدولية" Theory of International Politics عام ١٩٧٩، الذي حاول من خلاله تصحيح أخطاء الواقعية الكلاسيكية عن طريق استخدام أوضح للمنهج العلمي. وأصبح يعرف بالواقعية الجديدة Neorealism.(٦)

وفيما يلي نعرض للفكر السياسي الواقعي من خلال رؤى الواقعيين السياسيين وتفسيرهم للتغيرات السياسية.

ثانياً- مبادئ الواقعية

١-مبادئ مورجانثو Hans Morganthau

وضع "مورجانثو" افتراضات ستة ضمنّها كتابه "السياسة بين الأمم" تعكس أفكار الواقعيين السياسيين في ذلك الوقت، وهي كالتالي:

الافتراض الأول: تقوم الواقعية على القوانين الموضوعية التي تستند إلى الطبيعة الإنسانية الثابتة، مما يجعلها تؤمن بإمكان تطوير النظرية العقلية المتأثرة بها. كما تؤمن بإمكان التمييز في السياسة بين الحقيقة والرأي، بين ما هو صحيح بموضوعية وعقلانية، مدعوماً بالأدلة والبراهين، وما هو حكم شخصي فقط، انفصل عن الحقائق كما هي، وتشكل بالتحيز.

الافتراض الثاني: أن الدالة الرئيسة في الواقعية السياسية هي المصلحة أو الفائدة الموجودة في مفهوم السلطة The Concept of Power، هذا المفهوم الذي يوفر الربط بين العقل والواقع، ويضع السياسة كمجال للحكم الذاتي يقوم على الفهم والفعل، بعيداً عن المجالات الأخرى مثل: الاقتصاد (حيث تكون الفائدة في الثروة)، أو الأخلاق، أو الجمال، أو الدين. حيث يفترض أن الزعماء السياسيين يعملون في إطار السلطة، التي تتصف بالذاتية في السياسة، وتسمح بتحليل السياسة الخارجية على حسب الدوافع والرغبات، والقيم الأخلاقية والعقلية المختلفة للسياسيين، وهذا هو جوهر السياسة.

الافتراض الثالث: يشرح فيه مورجانثو فائدة مفهوم السلطة من حيث إنها فئة صالحة عالمياً، وعنصر أساسي في السياسة تهتم بربط أشياء مختلفة في أوقات مختلفة، وظروف مُعيَّنة، فهي ليست ذات معنى ثابت، لكنها تحدد البيئة السياسية والثقافية.

الافتراض الرابع: ينظر في العلاقة بين الواقعية والأخلاق، ويرى أنه بينما يدرك الواقعيون الأهمية الأخلاقية للعمل السياسي، فإنهم يعتزمون كذلك بوجود توتر بين الأخلاق ومتطلبات العمل السياسي الناجح، فلا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية على سلوك الدول، ولكي يجب تنقيحها من خلال الظروف الملموسة.

الافتراض الخامس: يؤكد على ضرورة النظر إلى جميع الجهات الفاعلة في الدولة ككيانات سياسية تسعى إلى تحقيق مصالحها المحددة من حيث السلطة بحيث تتجنب المواجهة الأيديولوجية، حينئذ ستتمكن الدول من اتباع سياسات تحترم مصالح الدول الأخرى، مع حماية وتعزيز مصالحها.

الافتراض السادس: يرى أن الفرق بين الواقعية السياسية، وغيرها من مدارس الفكر السياسي هو الحقيقة، وهو معنى عميق، لكن كثير ما أسيء فهمه، وتؤكد الواقعية على استقلال المجال السياسي، وترى أنه لا وجود لمعايير فكرية أخرى سوى المعايير السياسية.(٧)

٢- مبادئ والتزKenneth Waltz

وضع "كينيث والتز" ستة افتراضات للواقعية الجديدة، تمثل تطويراً لأفكار الواقعية الكلاسيكية و هي:

الافتراض الأول: تعتبر الدول هي الأطراف الفاعلة الرئيسة، وتعمل بطريقة عقلانية، تقوم على تعظيم الفائدة، ويعترف الواقعيون الجدد بأن هناك جهات فاعلة أخرى مثل المنظمات الدولية، أو الشركات عبر الوطنية، ومع ذلك، فإن مثل هذه الأنواع من الجهات الفاعلة لن يكون لها تأثير على التطورات الفعلية في النظام الدولي.

الافتراض الثاني: يتميز النظام الدولي بالفوضى، أي عدم وجود تسلسل هرمي للسلطة، ونتيجة لذلك، فإن المصلحة الوطنية National Interest تقتضي تعظيم القوة من أجل ضمان بقاء الدولة، ومن وجهة نظر الواقعيين الجدد، فإن الشكل المحلي الخاص للدول ليس ذا أهمية سواء كانت الدولة ديمقراطية، أو ذات أنظمة استبدادية، فلا يؤثر ذلك على سلوكها على الصعيد الدولي، وذلك بسبب الفوضى التي تميز النظام الدولي، حيث تتشابه الدول وظيفياً، وتسعى جميعها إلى ضمان أمنها من خلال تعظيم القوة.

الافتراض الثالث: توزع القدرات الاقتصادية والعسكرية على مستوى النظام، وهو أهم متغير تفسيري، ومن ثم عند تحليل السياسة الدولية يتعين النظر إلى توزيع القدرات من أجل شرح التطورات الجديدة.

الافتراض الرابع: يؤكد الواقعيون الجدد على أن الحرب هي الحالة الطبيعية للشئون الدولية، وأن النظام السلمي قابل للتحقيق فقط من خلال توازن القوى، كما كان في النظام ثنائي القطبية خلال الحرب الباردة.

الافتراض الخامس: إنّ الأنظمة الدولية هي ببساطة انعكاس لهيكل القوة الرئيسي، ومن ثَمَّ ليس لها تأثيرٌ مستقلٌ على التطورات، وإذا حدث تغيير في هيكل القوة الرئيسي فإن ذلك يحدث خللاً في الأنظمة الدولية.

الافتراض السادس: إن فكرة التعاون الدولي تبدو مستحيلة في ظل النظام الدولي، باستثناء حالة الاستقرار المهيمنة داخل النظام أحاديِّ القطبية، الذي

يتحقق عندما تنظم دولة واحدة النظام الدولي من خلال هيمنتها على القدرات الاقتصادية والعسكرية. (٨)

٣- مبادئ روبرت جيلبن Robert Gilpin

يقدم "روبرت جيلبن" (١٩٣٠- ؟؟) أربعة مبادئ للواقعية الجديدة هي بمثابة تطوير لنظرية "والتز"، ناتجة عن دراسته للحرب والتغيير في السياسة العالمية، وتركز على ديناميات تغيير النظام، وتستند إلى النظرية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم على مقترحات أساسية هي:

الاقتراح الأول: أن النظام الدولي هو في حالة من التوازن إذا لم تعتقد أي دولة أنه من المربح محاولة تغييره.

الاقتراح الثاني: ستحاول الدول تغيير الوضع الراهن للنظام الدولي فقط إذا كانت الفوائد المتوقعة تفوق التكاليف، ويرتبط ذلك بفكرة أن الدول ستسعى إلى التغيير من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي إلى أن تتكبد التكاليف المحتملة.

الاقتراح الثالث: عندما يتم التوصل إلى توازن بين التكاليف والفوائد سيكون هناك مزيد من التغيير والتوسع، ولا شك أن التكاليف الاقتصادية للحفاظ على الوضع الراهن (مثل نفقات القوات العسكرية، ودعم الحلفاء، وما إلى ذلك) تميل إلى الارتفاع بسرعة أكبر من الموارد اللازمة للقيام بذلك.

الاقتراح الرابع: إذا لم يتم حل مشكلة اختلال توازن سلطة الحكم الحالي للنظام الدولي وإعادة توزيع السلطة، عندئذ يحدث تغيير للنظام، ويوضع توازن جديد، يعكس توزيع القدرات النسبية. (٩)

يتضح من خلال تحليل مبادئ كلٍّ من مورجانثو، ووالتز وجيلبن أن الواقعية، والواقعية الجديدة قد اتفقتا في العديد من الآراء، إلا أنهما قد اختلفتا في نقاط عديدة منها:

- في حين يعتبر الواقعيون الفوضى Anarchy مناخاً عاماً تعمل فيه الدول، يعطي الواقعيون الجدد الأولوية للبناء الدولي International Structure الذي يتميز بالفوضى كمبدأ منظم عند توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية.

- وبينما ينظر الواقعيون إلى السلطة على أنها غاية عمل الدولة، يعتبرها الواقعيون الجدد وسيلة لتحقيق هدف الدولة ومصلحتها المتمثلة في بقائها وأمنها.

- وفي حين لا يعطي الواقعيون الجدد أية أهمية للسياسة الداخلية، على افتراض أن جميع الدول تتصرف بطريقة مماثلة وظيفياً في النظام الدولي، يرى الواقعيون أن الدول المختلفة تشكل سلوكاً مختلفاً، بمعنى أن لكل دولة سلوكها المستقل، لذا فإنه، في مجال العلاقات الدولية، يجب التفريق بين ما إذا كانت الدولة ديمقراطية أم لا.

ولقد سلكت افتراضات كلٍّ من مورجانثو وكينيث والتز، وجيلبن مبادئ الواقعية ومراحل تطورها، ومن خلال هذه المبادئ يمكن التركيز على بعض المفاهيم الرئيسة للواقعية.

ثالثاً- المفاهيم الرئيسة للواقعية السياسية

(١) الطبيعة البشرية

ترى الواقعية أن الطبيعة البشرية، التي تتجسد فيها قوانين السياسة منذ أن سعت الفلسفات القديمة في الصين، والهند، واليونان إلى اكتشاف أن هذه القوانين لم تتغير. ومن ثم فإن الإبداع أو التجديد ليس –بالضرورة- فضيلة في النظرية السياسية، كما لا يعيبها كونها قديمة.(١٠) لذا كانت الطبيعة الإنسانية هي نقطة الانطلاق للواقعية السياسية التقليدية، حيث يرى الواقعيون أن البشر غوغاء بطبيعتهم، مهتمون بالذات، إلى حد أن المصلحة الذاتية Self- Interest تتغلب على المبادئ الأخلاقية. ومن الجدير بالذكر أن المثالية قد وجهت نقداً إلى الواقعية مؤداه: إذا كانت الطبيعة البشرية تفسر الحرب والصراع، فما الذي يفسر السلام والتعاون؟ حيث يميل المثاليون إلى رؤى الصراع كنتيجة تغري إلى الظروف التاريخية، وقادة الشر، وتصدع النظام الاجتماعي والسياسي، وعدم كفاية وسائل التفاهم الدولي، والمستوى التعليمي. ولتجنب هذه المسألة، حوَّل معظم الواقعيين الجدد اهتمامهم من الطبيعة البشرية إلى بنية النظام الدولي لشرح سلوك الدولة.(١١)

كما قدمت المُنَظِّرة النَّسوية في العلاقات الدولية "آن تيكنر" J. Ann Tickner (١٩٣٧- ؟؟) نقداً إلى "مورجانثو" مؤكدة أنه أخطأ في تصوره للنظام الدولي، حيث إنه أعطى وصفاً جزئياً للسياسة الدولية عندما جعلها تقوم على افتراضات جزئية حول الطبيعة البشرية التي تقوم على امتياز ذكوري.(١٢)

(٢) المصلحة الوطنية:

إن منطق الواقعية السياسية هو المصلحة الوطنية، الذي يعني بالنسبة لهم البقاء Survival، والأمن Security، والسلطة Power، والقدرات النسبية Relative Capabilities، وعلى الرغم من أن المصلحة الوطنية قد تختلف وفقاً لظروف محددة، فإن تشابه الدوافع بين الدول يسمح للمحلل بإعادة بناء

منطق صناع القرار في سعيهم لتحقيق المصالح الوطنية، فيما سماه مورجانثو "الفرضية العقلانية Rational Hypothesis، وذلك لتجنب الانخراط في مغالطات الاهتمام بالدوافع أو الأولويات الأيديولوجية. (١٣)

ومعرفة دوافع رجال الدولة قد تقدم لنا أحد توجهات السياسة الخارجية، لكنها لا تعطي بقية التوجهات. فلا يمكننا أن نستنتج من النوايا الطيبة، لرجل دولة ما أن سياساته الخارجية ستكون إما جديرة بالاعتراف أخلاقياً، أو ناجحة سياسياً، وإذا حكمنا على دوافعه، يمكننا القول إنه لن يتعمد اتباع سياسات خاطئة أخلاقيا، ولكن لا يمكننا أن نحدد مدى نجاحها.فكم عدد المرات التي سعي فيها رجال دولة إلى الرغبة في تحسين العالم، وانتهى الأمر إلى جعله أسوأ، وكم عدد المرات التي سعى فيها رجال الدولة إلى هدف واحد وانتهى يتحقق أشياء لم تكن متوقعة! بمعنى أن العمل التعاوني، ومن وجهة نظر الواقعية، ينشأ عن المصلحة الذاتية وليس عن مبدأ الإيثار Altruism لدى قادة الدول. أما بناء المؤسسات للحد من عدم اليقين أو تحسين التعليم والاتصالات على الصعيد الدولي من أجل تخفيف المخاوف والعداوات القائمة على المعلومات والمفاهيم الخاطئة، فليس سوى طرق أو عوامل مساعدة. كما أن التعاطف الفلسفي أو الأيديولوجي في مجال السياسة الدولية، هو عمل غير مقبول في الواقعية السياسية، فلابد من التمييز بين الواجب الرسمي Official Duty، المتمثل في العمل والتفكير من حيث المصلحة الوطنية، وبين الرغبة الشخصية Personal Wish من حيث رؤية القيمة الأخلاقية. (١٤)

بمعنى أن الواقعية تميز بين ما هو مرغوب فيه في كل مكان، وفي جميع الأوقات، وما هو ممكن في ظل الظروف الملموسة والمحددة من حيث الزمان والمكان ومن ثم فإن الاهتمام بحقوق الإنسان ليس له وجود في السياسة الدولية – من وجهة نظر الواقعيين – إلا إذا كان يتماشى مع المصلحة الوطنية.

لكن إذا كان الواقعيون قد آمنوا بأن المصلحة هي المعيار الدائم، الذي يحتكم إليه العمل السياسي ويُوجهه، مما يعزز ارتباط المصلحة الوطنية بالدولة القومية فهل إذا تحقق الافتراض الذي مؤداه: أن تقسيم العالم السياسي إلى دول قومية سيتم استبداله بوحدات أكبر، ذات طابع مختلف تماماً، مع الحفاظ على الإمكانات التقنية، والمتطلبات الأخلاقية للعالم المعاصر، فهل سيؤدي ذلك إلى تراجع مكانة المصلحة الوطنية من أولويات الفكر الواقعي؟!.

إن منطق المصلحة ليس من إبداع مورجانثو فقد أكده ثيوسيديس في بيان له عن تجارب اليونان القديمة قائلاً: "إن هوية المصالح هي أضمن وثاق سواء بين الدول أو بين الأفراد".

كما كان مبدأ جورج واشنطن هو "المصلحة هي المبدأ الحاكم"[١٥] بل يبدو أنه المبدأ والمنطق العام لسياسة الولايات المتحدة منذ نشأتها وحتى وقتنا هذا، وربما من هذا المنطلق استطاعت أن تصبح القطب الأوحد بسبب التزامها تطبيق هذا المنطق في كل الأحوال.

(٣) الفوضى

إن حجج كلٍّ من "هوبز" Thomas Hobbes (١٥٨٨- ١٦٧٩) و "روسو" Jean Jacques Rousseau (١٧١٢- ١٧٧٨) عن الفوضى Anarchy هي جزء لا يتجزأ من الحجج الواقعية، حيث يفترض هوبز أن الأمن المادي هو حاجة إنسانية أساسية، لكن في حالة الطبيعة تكون الحياة غير آمنة، حيث إن أقوى الرجال يمكن أن يقتل بسهولة من جانب رجل آخر. لذا يحث الأفراد على دفع حريتهم المطلقة ثمناً مقابل الحد الأدنى من الأمن الذي توفره السيادة. لكن إذا كانت حالة الطبيعة تتسم بالفوضى فإن حالة الحرب هي أيضاً حالة من الفوضى، لذا كان وجود الحكومة أمراً طبيعياً.[١٦]

أما "روسو" فقد أرجع حالة الفوضى التي اتسمت بها أوروبا – في ذلك الوقت – إلى تعدد مصادر السيادة بدلاً من "ملكية عالمية" ويقدم "روسو" حجته حول الاعتماد المتبادل للعنف Violence Interdependence من خلال تحليلة للترتيبات السياسية الأوروبية ذات المتغيرات الثقافية والدينية والتجارية، فأوروبا هي مجتمع له تاريخ مشترك، وشبكة واسعة من الأنهار والملاحة البحرية، مما يوفر تدفقات واسعة من الأفكار والناس والسلع بين الوحدات، وهذا من شأنه أن يجعل هيكل المجتمع فوضوي، يفتقر إلى السلع العامة المشتركة. ومن ثم تصبح في حالة حرب يتخللها سلام غير مستقر. بمعنى أن أوروبا، كوحدات اجتماعية تمثل نظاماً سياسياً متعدداً، نتيجة لانقسام السياق المادي. لكن النظام الجمهوري الذي يضمن تحقيق السلام غير ممكن في ظل العلاقات الاقتصادية الممتدة القائمة على الاعتماد المتبادل، لذا فالأمر يتطلب ميثاقاً دولياً لضمان المسألة الأمنية دون التعدي على سيادة كل دولة.[١٧]

وهذا هو ما تؤكد عليه الواقعية، فالفوضى في مذهبها هي غياب السلطة المركزية، نتيجة لاستقلال كل دولة بسيادتها بعضها عن البعض. فتكون سلطة الدولة هي الأساس، والمتغير الوحيد الجدير بالاهتمام، حيث يعني عدم وجود مصدر مشترك للقواعد، ووسائل السلطة القسرية أن الساحة الدولية هي – أساساً- نظام للمساعدة الذاتية، بمعنى أن كل دولة هي مسئولة عن بقائها بنفسها، وهي حرة في تحديد مصالحها الذاتية.[١٨]

وإذا كان البقاء هو الهدف الرئيسي لكل دولة، فيصبح الغزو والاحتلال هما أكثر التهديدات التي تواجه أي دولة، حتى إذا كانت الاهتمامات المحلية، والأيديولوجيا الثقافية، وكذلك الالتزام بالمثل الوطنية تؤكد على أهداف وقيم دولية تعاونية، فإن فوضى النظام الدولي تقتضي تأكيد الدول على ضمان استمرار سلطتها الكافية للدفاع عن نفسها وهدفها الأعظم وهو البقاء. وينتج عن ذلك أن تصبح جميع الدول لديها قدرات عسكرية، ولا تعلم أي دولة ما تعتزم الدول الأخرى فعله، ومن ثم، يصبح العالم خطيراً وغير مؤكد، لكن تظهر حقيقة مؤكدة وهي أن الدول التي تمتلك نفوذاً اقتصادياً وعسكرياً أكبر، تكون هي المهيمنة.(١٩)

ويؤكد "إدوارد هاليت كار" E.H.Carr أن الفوضى بلغت ذروتها بالحرب العالمية الثانية، بسبب مبدأ الانسجام المثالي للمصالح Idealist Harmony of Interest فضلاً عن عدم قدرة موارد بريطانيا على الحفاظ على دورها في الهيمنة الدولية. ويرى أن الدولة القومية الأوروبية أخفقت كنظام دولة من شأنه توفير الأمن العسكري، وتنظيم الإنتاج. كما يؤكد على أن التطورات التكنولوجية الحديثة تجعل الدولة القومية وحدة من التنظيمات العسكرية والاقتصادية المتقلبة، وأن بروز عدد قليل من الوحدات المتعددة الجنسية الكبرى قد يعكس نوعاً من التكامل الاستراتيجي. ويتوقع أن بقاء السلام يكون من خلال فصل السيادة الوطنية عن الأمن العسكري وضبط النفس من جانب القوى العظمى، والوكالات العالمية المتخصصة.(٢٠)

ومن ثم فالفوضى الهيكلية Structural Anarchy – وفقاً للواقعية الكلاسيكية – التي تعني غياب السلطة المركزية لتسوية النزاعات، هي السمة الأساسية للنظام المعاصر، وتؤدي إلى معضلة أمنية Security Dilemma وفي نظام المساعدة الذاتية Self-help عندما تبحث أمة من الأمم عن أمنها، فإنها، في كثير من الأحيان، تترك خصوماً حاليين، أو محتملين غير آمنين على الأطلاق، مما قد يوفر حافزاً قوياً لسباقات التسلح، وأنواعاً أخرى من التفاعلات العدائية.(٢١)

وفي ظل هذا النظام الفوضوي، الذي ليس له تسلسل هرمي للسلطة، يصبح القانون الدولي غير قابل للتنفيذ إلا من خلال سلطة الدولة، لكن ما الذي يجعل أي دولة تقدم سلطتها من أجل تنفيذ القانون، دون أن يكون لها مصلحة مادية مباشرة؟

تؤكد الواقعية على أنه ربما تستطيع الدول أن تنشئ القانون الدولي، والمؤسسات الدولية، وأن تطبق القواعد التي تقنعها، لكن مع ذلك ليست القواعد

–ذاتها- هي التي تفسر سلوك الدول تجاه بعضها البعض لكن المصالح المادية، وعلاقات القوة هي التي تحرك الدول. (٢٢)

ولعل هذا هو ما دفع "كينيث والتر" K.Waltz إلى التأكيد على ضرورة الحفاظ على استقرار النظام في طابعة الفوضى من خلال عدم إحداث تباين في عدد الفاعلين الرئيسيين، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من حالة عدم اليقين Uncertainty، كما أكد على أن انتشار عملية التسليح النووي يسهم في استقرار النظام. (٢٣)

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

كيف فسرت الواقعية التنامي المتزايد للأسلحة النووية في العالم المعاصر؟

رأى أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي "جون هيرز" John Herz (١٩٠٨- ٢٠٠٥) الذي امتزجت واقعيته بمثاليته، أن أهم وظيفة أساسية للدول هي توفير الأمن من خلال السيطرة العسكرية على الإقليم، وهو ما يتطلب نوعاً من الإحكام الإقليمي، ولا يكفي أن يتطلع جهاز الدولة إلى، أو يدعي، أو حتى يعترف باستقلال الدولة، بل يجب على جهاز الدولة تعزيز الاستقلال، إلا أنه مع ظهور الأسلحة النووية، أصبحت القذائف قابلة للاختراق، ومن ثم أصبحت قوة الحماية، التي كانت تستند إليها السلطة السياسية في الماضي غير كافية بسبب انتشار وسائل التدمير. (٢٤)

أما "مورجانثو".Morganthau H فقد قدم حجة مفادها أن الأسلحة النووية قد أنتجت مستويات عالية من العنف على نطاق عالمي، مما أفقد الدولة القومية مكانتها، وأصبح مطلب الدولة العالمية أمراً ضرورياً. ومن ثم، اتفق كل من مورجانثو وهيرز في كون الأسلحة النووية قد أفرزت تغييراً جذرياً في طبيعة السلطة، ومستويات العنف، وأن الأمر يتطلب تحولاً جذرياً في القيم الأخلاقية التقليدية، وطرق التفكير، وعادات العمل، ودون مثل هذا التحول فلا مجال للخلاص من مفارقات الاستراتيجية النووية والمخاطر التي أوجدتها. (٢٥)

هل يعني ذلك أن "مورجانثو" كان مثالياً في تفسيره للأسلحة النووية؟

إن "مورجانثو" واقعي، لم يرفض الأفكار المثالية كلية، ولكنه شكك في إمكانية تطبيقها، فقد شكك في إمكانية إنشاء دولة عالمية على المدى القريب – بعد الحرب العالمية الثانية – فقد كان يرى أن المجتمع العالمي مازال ضعيفاً مقارنة بالمجتمعات القومية.

أما "والتز" فقد كانت رؤيته للأسلحة النووية مختلفة تماماً، فقد رأى أن الأسلحة جميعها بما فيها النووية لا تعادل قوة الأمم لأنها لا تغير القواعد الاقتصادية لقوة الأمة. ولعل فكرته ناتجة عن أن الأسلحة النووية لم تغير الثنائية القطبية في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى فيما بعد لم تكن السبب في تغيير النظام، بل إن "والتر" قد ذهب إلى أبعد من ذلك، وهو أن وجود الأسلحة النووية لدى غالبية الدول من شأنه أن يؤدي إلى سلام أقوى بكثير مما كان يحققه سباق توازن القوى، فإذا كانت كل دولة تمتلك الأسلحة النووية لتأمين كيانها، فإنها تمثل، في الوقت ذاته، تهديداً لغيرها من الدول. وهكذا مما يخلق نوعاً من السلمية بدلاً من الفوضى، حيث تخشى كل دولة من رد فعل الدول الأخرى.(٢٦)

وكأن "والتز" قد رأى في التكنولوجيا عاملاً هاماً وأساسياً لتحقيق الأمن العالمي، وأن دولة العصر النووي هي الأقرب إلى السلام الدائم.

أما "ستيفن والت" Stephen Martin Walt (١٩٥٥- ؟؟) فيرى أن توازن التهديدات Balance of Threat بدلاً من توازن القوة Balance of Power هو الذي يحدد نشاط الدولة وعملها، وأن من شأن انتشار الأسلحة النووية على نطاق واسع، أن يزيد من احتمال حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة في أيديهم مما يزيد من التهديدات.(٢٧)

على أية حال فبالرغم من انتشار الأسلحة النووية في أيدي بعض القادة الذين ليس لهم سوى مصلحة ضئيلة في الحفاظ على الوضع الراهن، فإن المصلحة النووية بل وحتى مفاهيم الأمن القومي تفوق موازين القوى أو السعي لتغيير النظام، ولابد من الاعتراف بأن الأحداث الأخيرة على الساحة الدولية من إرهاب وحروب أهلية، قد أوجدت تحديات صعبة أمام الواقعية، تعرضها للنقد عند التعامل مع قضايا تغيير النظام، وتحديد أولويات السياسة العامة بخلاف البقاء والأمن.

(٤) القوة والهيمنة

تظهر الاختلافات بين الواقعيين عند الإجابة على التساؤل الذي مؤداه: لماذا تريد الدولة السلطة؟

فبالنسبة إلى الواقعيين الكلاسيكيين مثل مورجانثو وغيره فيرون أن السبب هو الطبيعة البشرية، حيث أن القوى العظمى يقودها أفراد عازمون على هيمنة دولتهم على منافسيها(٢٨) أما أنصار الواقعية الجديدة مثل والتز وميرشمير John Mearsheimer (١٩٤٧- ؟) فيرون أن هيكل أو بنية النظام الدولي هو

الذي يجبر الدول على السعي إلى السلطة، فنتيجة لعدم وجود ضمان يؤكد عدم اعتداء أو مهاجمة دولة لدولة أخرى، فيكون من المنطقي أن على كل دولة أن تكون قوية بدرجة كافية لحماية كيانها في حالة تعرضها للهجوم. وتتجاهل الواقعية الجديدة الاختلافات الثقافية بين الدول، فضلاً عن الاختلافات في نوع النظام، ومبررهم في ذلك أن النظام الدولي يخلق نفس الحوافز الأساسية لجميع القوى العظمى، كما يتعامل مع الدول على أنهم على حد سواء، باستثناء حقيقة أن بعض الدول هي أكثر أو أقل قوة من غيرها.(٢٩)

لكن ما أسباب الحرب بين القوى العظمى؟

تؤكد الواقعية أن هناك أسباباً عديدة، فقد تبدأ الدولة الحرب من أجل فرض السلطة على دولة منافسة، أو بدافع تعزيز أمنها، كما قد تكون الإيديولوجيا أو الاعتبارات الاقتصادية أسباباً كامنة لشن الحروب. على أية حال، فإن احتمال الحرب يتأثر بهيكل النظام الدولي، من حيث عدد القوى العظمى، وتوزيع السلطة بين الدول الكبرى. ولاشك أن اختلال التوازن في النظام الدولي يكون له تأثير كبير على آفاق الحرب.(٣٠)

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتغيير شكل النظام من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية ظهر الخلاف بين الواقعيين الجدد حول مقدار القوة التي تهدف الدولة إلى الوصول إليها، فبينما يؤكد الواقعيون الدفاعيون Defensive realists مثل: كينيث والتز، أنه ليس من الحكمة أن تحاول الدول تعظيم حصتها من القوة العالمية، لأن النظام لن يسمح بذلك، كما أن السعي لتحقيق الهيمنة Hegemony هو خداع بشكل واضح، وقد يفقدها هدفها الأساسي وهو البقاء. بل ينبغي، بدلاً من ذلك، أن تسعى إلى – ما يسميه والتز- قدراً مناسباً من القوة appropriate amount of power، ويؤكد أن الطريق إلى القوة العظمى يؤدي إلى فوائد قليلة، وإلى الكثير من المتاعب.(٣١)

أما الواقعيون الهجوميون Offensive realists مثل: جون ميرشمير فلهم وجهة نظر معاكسة، حيث يرى ميرشمير أن من المنطقي أن تكتسب الدول من القوة ما يمكنها من تحقيق الهيمنة إذا تهيأت لها الظروف. وهو يؤكد على أن الهيمنة هي أفضل استراتيجية للاستمرار والبقاء.(٣٢)

وقد قام المؤرخ السياسي "بول كيندي" Paul Kennedy (١٩٤٥- ؟؟) بدراسة "أدلة تفاوت الماضي" في فترة الخمسمائة عام الماضية تتضمن أطروحة "الإمبريالية المبالغة" Imperial overstretch يربط فيها بين القوة المهيمنة وعلاقتها الواضحة بالعوامل الاقتصادية والعسكرية، وكانت أهم نتيجة

توصل إليها هي أن أدلة الماضي تكاد تكون متفاوتة جداً للسماح بالاستنتاجات العلمية الحديثة[٣٣]، وقد رأى "بول شرودر" Paul Schroader وهو من أكثر منتقدي الواقعية الجديدة – أن تعميمات الواقعيين المتمثلة في آراء والتز وميرشمير وغيرهم سوف تصطدم حتماً مع تحذير كيندي، حيث إن إدعاء إمكان تحديد أثر الواقع، من خلال مجموعة من الوقائع والأحداث، هو أمر غير منصف، وغير مستدام. كما أن مفاهيم مثل القوة، وتوازن القوى، والاستراتيجية، والقطبية، والمساعدة الذاتية، وكذلك النظام الدولي، هي مفاهيم ليست – دائماً – محددة بدقة، ويتأكد ذلك بصفة خاصة في حالات التغييرات الكبرى أو الهجمات الشرسة مثل نهاية الحرب الباردة التي كانت كافية لإعادة النظر في الأفكار الواقعية.[٣٤]

على أية حال، يمكن القول أن تركيز الواقعية على الدول وتوزيع القدرات العسكرية والاقتصادية، جعل اهتمامها منصباً في الأساس نحو القوى العظمى دون اهتمام بالمؤسسات (غير الحكومية)، وإغفال دول أخرى مثل دول العالم النامي التي غالباً ما تكون ضحية ذلك التوزيع.

ومن ثم فإن المنهج الواقعي سوف يدافع ويدعم –دائماً- فكرة الحفاظ على النظام القائم، بل والعمل على أخذها كنقطة بداية لتحليلاتها في الوقت ذاته.

(٤) التأكيد على القيم السياسية

يشكك الواقعيون – بصفة عامة – في أهمية الأخلاق في السياسة الدولية، ووفقاً للفكر الهوبزي، أنه لو كانت الأخلاق قد استطاعت أن تنظم، بشكل فعال، سلوك المجتمعات السياسية بين الأصدقاء والمعارف، لما أصبحنا في حاجة إلى السياسة. فنحن بحاجة إلى السياسة –جزئياً- بسبب وجود اختلافات أخلاقية في كل مكان، ومن ثم لا يمكن للسياسة أن تكون مجالاً تنظمه الأخلاق بشكل مباشرّ، وهو هنا يتبع المعنى الواسع الذي ذهب إليه مكيافيللي الذي يرى أن للسياسة معياراً خاصاً بها يجعلها تتحرك بحرية بعيداً عن الأخلاق الشخصية. وأن المفاهيم السياسية الرئيسة مثل الشرعية والسلطة تحتاج إلى إعادة التفكير في ظل ظروف الخلاف الأخلاقي والسياسي[٣٥].

ويتفق الواقعيون مع ذلك المنهج المكيافيللي، فنجد "إدوارد هاليت كار" E.H.Carrيهاجم الأخلاق المثالية التي ترى أن الحرب انحراف في مسار الحياة الطبيعية وأن الطريق إلى تجنبها يكون من خلال تثقيف الناس وتوعيتهم بأهمية السلام، أما كار فيرى أن السياسيين يستخدمون لغة الأخلاق في كثير من الأحيان لإخفاء المصالح الخاصة لبلدانهم، أو خلق صور سلبية لأشخاص

آخرين لتبرير أعمال العدوان. مما يجعل الأفكار الأخلاقية مستمدة من السياسات الفعلية. حتى وإن سلمّنا بأن ثمة معايير أخلاقية بحكم الواقع – طبقاً لحجة كار- فهناك أيضاً مصالح تكمن وراء ما يعد مبادئ مطلقة أو قيماً أخلاقية عالمية. (٣٦)

وبينما يميل المثاليون إلى اعتبار قيم مثل السلام أو العدالة عالمية، وأن دعمها هو في صالح الجميع، فإن "كار" على العكس يؤكد أنه لا وجود لقيم عالمية أو مصالح عالمية، وأن أولئك الذين يشيرون إلى ذلك يعملون، في الواقع من أجل مصالحهم الخاصة. أو أنهم يعتقدون أن ما هو أفضل بالنسبة لهم هو الأفضل للجميع، وأن ما هو في صالحهم الخاص هو بمثابة الصالح للجميع!! ومن ثم يؤكد على أن النظام يقوم على السلطة وليس على الأخلاق، بل إن الأخلاق –نفسها- هي نتاج السلطة، مستنداً إلى حقيقة واقعية ألا وهي أن المعايير الأخلاقية الدولية تفرض على بلدان أخرى من قبل مجموعة من الدول المهيمنة التي تقدم نفسها بوصفها المجتمع الدولي كله. إلا أن "كار" يعترف في مرحلة لاحقة، بأن منطق الواقعية البحتة لا يمكن أن يقدم سوى نضال عار من أجل السلطة. فهو، وإن كان يهدم الأخلاق المثالية، فيما أسماه "اليوتوبيا الخاوية" فقد حاول بناء "يوتوبيا جديدة" أقر إلى الواقعية حين يُقرُّ بأن البشر يحتاجون إلى قواعد وقيم أساسية معترف بها عالمياً، وهو هنا يتناقض مع حجته الأولى التي يحاول فيها حرمان العالم من أي قواعد أو قيم بحجة أن القيم الأخلاقية العالمية يمكن أن يساء استخدامها في السياسة لصالح طرف أو آخر. (٣٧)

كما يرفض الواقعيون ما يسميه فيلسوف الأخلاق الإنجليزي "برنارد ويليامز" Bernard Williams (١٩٢٩- ٢٠٠٣) الأخلاق السياسية، حيث يرون أن النظرية السياسية يجب أن تبدأ ليس بتوضيح الأفكار الأخلاقية (العدالة، الحرية، الحقوق، غيرها) التي يتم اتخاذها لتسوية مسائل القيمة Value والمبدأ Principle في الواقع السياسي، وإنما ينبغي أن تبدأ من الممارسات السياسية ذاتها.

وهناك رؤيتين مختلفتين لدى الواقعية:

الأولى: ترى عدم إمكان استخلاص الأحكام السياسية المعيارية من القيم الأخلاقية، من حيث إن القيم ليست كلها أخلاقية، كما أن القيم السياسية هي التي توجه السياسة، وليست القيم الأخلاقية، لأنها غير مناسبة لهذه المهمة، بل يذهب أنصار تلك الرؤية إلى عدم وضع المعايير الأخلاقية في الاعتبار، بل وإلغاؤها من فلسفة السياسة.

الثانية: تقبل إمكان تواجد الأخلاق في السياسة، لكنها تحاول وضع منهج يعطي مزيداً من الحكم الذاتي لفكر سياسي مميز، وطبقاً لهذا الرأي فليس هناك تناقض صريح بين السياسة والأخلاق، بل إن الأخلاق قد يكون لها دور في توفير مصدر للمعيارية السياسية Political Normativity.(٣٨)

وقد واجهت الواقعية نقداً مؤداه: إذا كانت القوة التحفيزية للأخلاق على السياسة ضعيف، فهل يعني ذلك التخلي تماماً عن الأخلاق، أما رد الواقعيين فكان، إن النقطة الأساسية ليست في كون الأخلاق لا توجه السياسة، وإنما في كون الأخلاق إذا دخلت في المحك السياسي فإنها تختزل المشكلات السياسية في قضايا أخلاقية شخصية، ولا يمكن توجيه السلوك السياسي بنفس الطريقة التي يوجه بها السلوك الشخصي.(٣٩)

المبحث الثاني: نظرية المثالية السياسية

تعد المثالية السياسية نظرية فكرية تستند إلى التقليد الويلسوني- نسبة إلى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" –Thomas Woodrow Wilson (١٨٥٦- ١٩٢٤)- وترى أن فلسفة السياسة الداخلية لأي دولة لابد أن تكون موجهة لخدمة سياستها الخارجية، على سبيل المثال، إن الطريقة المناسبة لتحقيق السلام في الخارج تكون عن طريق معالجة الصراع في الداخل. وتقوم المثالية على مبادئ: الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والتعاون الدولي. وسأحاول من خلال هذا البحث تتبع أصول الفكر المثالي ومبادئه والمفاهيم الرئيسة التي قام عليها من خلال رؤى روادها أمثال مايكل دويل، وبول هيدلي، وهيرز وغيرهم.(٤٠)

أولاً- التأصيل الفلسفي للفكر المثالي

لقد ظهر مفهوم المثالية لدى العديد من فلاسفة الفكر السياسي، فقد أمن كل من "أفلاطون" و"أرسطو" بأن هناك قيماً أخلاقية عالمية يمكن أن تستند إليها الحياة السياسية، فلا غرو في ذلك، فالحاكم لدى أفلاطون لابد أن يكون فيلسوفاً يؤمن بالمثل والخير، ويتخذ من المعرفة الكلية أساساً ومنهاجاً، بمعنى أن أفلاطون ربط في فلسفته السياسية بين الأخلاق والمعرفة، أما السياسة لدى أرسطو فما هي إلا الجانب الاجتماعي للأخلاق، اي أنها أخلاق موسعة، فالهدف من الدولة هو تحفيز الخير للمواطنين، وقد طور شيشرون Marcus Tullius cicero (١٠٦- ٤٣ ق.م.) فكرة القانون الأخلاقي الطبيعي الذي ينطوي على كل من السياسة المحلية والدولية.(٤١)

أما "جون لوك" John Locke (١٦٣٢- ١٧٠٤)، الذي شكل بعمق الطريق لكثير من السياسيين والمنظرين في الفكر الغربي، ووضع أسس العلاقات الدولية، فرأى أن الإرادة الحقة ليست هي إرادة الحاكم أو الملك، وإنما هي الإرادة العامة التي هي جوهر المجتمع ووحدته، وأن الحكومة إنما وجدت من أجل خير المجتمع، فإذا تعرضت مصالح المجتمع للتهديد فلابد من تغييرها. فلا يمكن تبرير حكومة على أساس القوة، بل على أساس اعترافها بالحقوق الأخلاقية الكامنة في الأفراد والمجتمعات ودعمها. وأكد أن السلطة المطلقة أو التعسفية لا تحقق غايات المجتمع من عدالة وحقوق، لذا فإن السلطة التي اعترف بها هي سلطة القانون. (٤٢)

ويحدد" كانط " Immanuel Kant (١٧٢٤- ١٨٠٤) الذي تعد كتاباته عن السلام غير مسبوقة من خلال مؤلفة "السلام الدائم" Perpetual peace، طريق السلام المطلق بالنظر إلى الغائية في تاريخ البشرية، حيث إن خطة الطبيعة هي أقوى من أي شيء يتم إنجازه من قبل الأفراد، وتدفع الطبيعة الناس إلى العيش مما قد يولد الحرب، لكن تأتي الطبيعة، في الوقت ذاته، كعامل مساعد لإرادة الإنسان العالمية والعقلانية، وتحول دون حدوث الحرب، حيث إن قوة التدمير قد تم القضاء عليها بواسطة العقل، وأن الإنسان قد التزم بأن يكون مواطناً جيداً في دولة الجمهورية التي أقيمت من خلال مواطنين يمتلكون القدرة على الفهم، وعندما يكون مواطنو العالم في حالة ازدهار ورخاء فسوف يدعم ذلك حقيقة التخلص من الحرب والأنانية، وتظهر الرغبة في تأسيس دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، عندئذ يصبح السلام الدائم أمراً ممكناً، وتكون ملامح العلاقات الإنسانية من حيث المبدأ قد تشكلت على اساس الأفكار المشتركة بدلاً من القوة المادية. (٤٣)

يبدو أن "كانط" قد بدأ من الدولة القومية والمجتمع ليمتد بفكرته عن نظام حكم شرعي وعادل إلى المستوى العالمي، فقد ربط بين العلاقات الدولية ونظام السياسة المحلية، حيث يرى أن مشكلة إنشاء دستور مدني مثالي تخضع لمشكلات العلاقات الخارجية التي يحكمها اتفاقات ومعاهدات وقوانين دولية، ولا يمكن حلها إلا إذا حلت المشكلات بين الدول، ويؤكد أن هناك تفاعلاً بين الحقوق والواجبات ليس فقط بين الحكومات والمواطنين على المستوى الوطني ولكن أيضاً على المستوى الدولي؛ ومن الضروري أن يراعي القانون الدولي تلك العلاقات. (٤٤)

ويؤكد "هيجل" Georg Wilhem Friedrich Hegel (١٧٧٠-١٨٣١)، أن الدولة غاية في حد ذاتها، يجب على الأفراد وضعها في مكانة

أعلى من مصالحهم الخاصة، وأن الحق الأعظم للأفراد هو نفسه الواجب الأعظم في أن يصبحوا مواطنين في الدولة، كما يجب على المؤسسات التنسيق بين الحق الشخصي والحرية الذاتية، وسعادة الأفراد، دون إغفال أن الدولة هي الغاية النهائية، وأنها أعلى من حقوق أعضائها وسعادتهم. ومن خلال التأكيد على أن الدولة ليس لديها واجب أعلى من الحفاظ على كيانها، أعطى "هيجل" للدولة حقاً أخلاقياً لتعزيز مصلحتها، وتميزها أمام الدول الأخرى، واعتبر أن خير الدولة هو أعلى قيمة أخلاقية، مع توسيع السلطة الوطنية التي تعتبر حق الأمة وواجبها. (٤٥)

أمّا "رسل" Bertrand Arthur William Russell (١٨٧٢- ١٩٧٠) فقد أدرك الأخطار الداهمة التي ينطوي عليها التقدم التكنولوجي الهائل الذي أحرزه القرن العشرون، وفي نظره أن التقدم المادي والتكنولوجي لا يكفي في عالمنا الحديث، فقد يكون مصدر شقاء شامل بدلاً من أن يكون مصدراً للسعادة الشاملة، كما كان لديه تخوف من الأسلحة العلمية، ويقصد بها الأسلحة الناتجة عن التقدم العلمي أي الأسلحة النووية، فبالرغم من أن رسل كان عالماً رياضياً إلا أنه كان من أشد الناس تشككاً في قدرة العلم على تخليص الإنسان من ويلات الحياة، فقد يكون العلم نفسه الويل الأكبر لها، إذا لم يرتكز على حكمة الأخلاق والمبادئ الإنسانية. لذا كان شديد التحمس لإقامة حكومة عالمية لها دستورها الذي تسير بمقتضاه، ويكون إقرا السلام هو شغلها الشاغل. وأكد على أن تطبيق الليبرالية في مجالات السياسة العملية له عظيم الأثر في تحسين أداء السياسة المحلية والدولية، فقد بينت أنه من الخطأ التورط في تحقيق مظالم أكيدة في الوقت الحاضر، بدعوة أننا سنجني مكاسب غير أكيدة في المستقبل. (٤٦)

وعادة ما يتم تحديد المثالية في مجال العلاقات الدولية بالمنظور النظري المستمد من أفكار "ويلسون" التي تفترض أن هناك مثلاً وقيماً سياسية واقتصادية عالمية يجب على البشر أن يتطلعوا إليها في مجال السياسة الدولية، وتتمثل في الحرية، وأنظمة التمثيل الديمقراطية، والأسواق الحرة، ونظم التداول الرأسمالية، وهناك شكلان من المقاربات المثالية ألا وهي الليبرالية Liberalism، والتيار المحافظ الجديد neo-Conservation.

(١) الليبرالية: وتفترض أن الدول تعمل في ظل فوضى تجعلها تهتم بمصلحتها في المقام الأول، وتحقيق هذه المصلحة يحتم التعاون بدلاً من الصراع، وترى أن المؤسسات والأنظمة الدولية تسهل التعاون من خلال تقليل حالات عدم اليقين بين الدول، وزيادة الشفافية، فيما عرف بالليبرالية المؤسسية Institutional Liberalism(٤٧). فالمؤسسة ككيان لها مكانة أرفع من الأشخاص

المكونين لها. ومن ثم تأتي المؤسسة لمواجهة الأفراد بوصفهم حقائق اجتماعية أقل قوة، وهذه المؤسسات ليس لها وجود منفصل عن بعضها البعض، بل إنها تظهر متآزرة، ومن هذا المنطلق، فإن إضفاء الصبغة المؤسسية يتضمن عملية استيعاب هويات ومصالح جديدة، وينظر النظام الدولي إلى المؤسسات على أنها كيانات للتعاون بغض النظر عن نوع النظام السياسي المحلي للدولة القومية. (٤٨)

وترى الليبرالية الاقتصادية Economic or Commercial Liberalism أن نظم التداول المفتوح تجعل التعاون أكثر ترجيحاً، لان فوائد التجارة تفوق تكاليف الدخول في الحرب، ومن روادها "آدم سميث" Adam Smith (١٧٢٣- ١٧٩٠)، الذي عارض التنظيم الحكومي، وأكد على أن عمل الحكومة يقتصر على ثلاث مهام أساسية هي (أ) حماية المجتمع من العنف الخارجي والغزوات، (ب) الحفاظ على السلام الداخلي من خلال نظام عادل وفعال، (جـ) الحفاظ على مهام عامة محددة تساعد الأفراد في المجتمع لتحقيق مصالحهم الفردية. أي أن "سميث" قد رأى أن السياسة لابد وأن تكون في خدمة الاقتصاد. (٤٩)

وتقوم الليبرالية السياسية Political Liberalism بتقييم احتمال التعاون أو الصراع على أساس طبيعة النظام السياسي للدولة. وقد تطورت الليبرالية السياسية إلى برنامج بحث مستقل لنظرية السلام الديمقراطي. (٥٠)

وتؤكد الليبرالية على أنه لا يمكن تحقيق المساواة الكاملة بين الناس، بحيث يصبح الجميع متماثلين، ومن ثم فلم يكن تحقيق المساواة الكاملة هو هدفها، وإنما تحقيق العدالة هو هدفها الذي لا يتحقق بالقضاء على الحرية الفردية، بل عن طريق فرض بعض القيود التي من شأنها أن تحول دون انحرافها إلى الحد الذي يولد الظلم، عندئذ يمكن تحقيق التعايش السلمي داخل الدولة، والسلام العالمي بين الدول. (٥١)

(٢) الاتجاه المحافظ الجديد: وقد بدا كحركة سياسية داخلية في السياسة الأمريكية نتيجة الحرب الفيتنامية، ومن رواده مايكل هارنجتون Michael Harrington، ثم أصبح منهجاً للسياسة الدولية، ويؤكد المحافظون الجدد على أن الولايات المتحدة تتحمل "عبئاً خاصاً" بسبب وضعها الفريد كدولة قوية، بل وقوة عظمى. وأن ما جعل الولايات المتحدة كياناً فريداً من نوعه هو الرؤية الأخلاقية التي تأسست عليها، والمتمثلة في مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية – بخلاف ما كان معترف به في السابق – وهذه المبادئ جعلت الولايات المتحدة تمتلك "حق صنع القرار العالمي". (٥٢)

ويختلف الاتجاه المحافظ الجديد عن الليبرالية في نقطتين هما:

النقطة الأولى: يؤكد التيار المحافظ على عمل السياسة الأمريكية – فيما سُمي بالحركة المحافظة، فقد يتقدم واجب الولايات المتحدة في اتخاذ إجراء – في بعض الأحيان – على ضرورة التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف، مما يقيد الدول القومية في قدرتها على التصرف ضد التهديدات ليست فقط التي تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة، لكن أيضاً المثل العليا للحضارة الغربية، كما ترى أن بعض القيود المؤسسية لليبرالية قد تمثل خطورة من حيث إنها تعترض طريق العمل الفعال. (٥٣)

النقطة الثانية: التشكيك في اتجاه الوضعية العلمية الليبرالية، حيث يرى المحافظون الجدد أنه في حين توفر الدراسات العلمية التعميمات والتقييمات الإحصائية، إلا أنها لا تعطي معنى لهذه التقييمات، ولا يمكن أن تكون مثل هذه الدراسات دليلاً نحو العمل الأخلاقي، وباستخدام العدسات الخالية من القيم تجاهلت هذه الوضعية العلمية التهديدات الناشئة عن السمات الأيديولوجية والثقافية، التي جعلت أنظمة أو مجموعات معينة أكثر تحدياً للغرب من غيرها. (٥٤)

ولقد شكك "إرفنج كريستول" Irving Kristol (١٩٢٠- ٢٠٠٩) في نداء "السلام العالمي" المثالي أو الحكومة العالمية التي يعتقد البعض أنها التطور الحتمي للنظم السياسية العالمية، حيث يقول: "إن فكرة الحكومة العالمية هي فكرة رهيبة، لما تحمله من خطورة قد تؤدي إلى استبداد العالم ... وينبغي النظر إلى المؤسسات الدولية، التي تنادي إلى حكومة عالمية بعين الحذر". (٥٥)

وقد برر – الجيل الثاني من المحافظين الجدد – نداء الحرب ضد الإرهاب الذي تزعمه الرئيس الأمريكي "جورج دبليو- بوش" George W. Bush (١٩٤٦- ؟) تبريراً أخلاقياً، كما صَعّدوا حملتهم لصالح غزو العراق، ومايزالون يمثلون صوتاً مميزاً متحيزاً للقرار الأمريكي. (٥٦)

وفيما يلي نعرض الفكر السياسي المثالي من خلال مجموعة من المبادئ التي تبنتها المثالية ودافعت عنها.

ثانياً: مبادئ المثالية السياسية:

تتضمن المبادئ المثالية مجموعة الافتراضات التي تضمنتها أفكار لكل من الليبرالية والاتجاه المحافظ الجديد، ويمكن حصرها في ستة افتراضات هي:

الافتراض الأول: أن الطبيعة البشرية خيرة في الأساس، كما أنها إيثارية وأن سلوك عدم الانسجام هو نتاج مؤسسات وممارسات عكسية، يمكن تغييرها من خلال إصلاح النظام الذي انتجه، كما أن الطبيعة الإنسانية قابلة للتعديل من

خلال التنشئة والرعاية الاجتماعية. وتؤمن المثالية بانسجام المصالح Harmony of Interest، أي إمكان تعايش البشر معاً في وئام، إذا ما اتخذت التدابير المناسبة، ويمكن أن يكون الالتزام الكامل بالديمقراطية الرأسمالية مدعماً وضامنا للوصول إلى مصالح منسجمة بدلاً من تصارع المصالح. (٥٧)

الافتراض الثاني: الدول مؤسسة تمثيلية تخضع باستمرار للبناء وإعادة البناء من قبل الائتلافات الاجتماعية المحلية التي تحدد أولويات السياسة العالمية في أي وقت من الأوقات، كما تحدد الأهداف والمصالح السياسية المجتمعية، التي ترتكز عليها السياسة الخارجية، وتشكل المؤسسات السياسية المحرك الرئيس، الذي تدخل من خلاله مصالح الأفراد، وجماعات المجتمع المدني إلى المجال السياسي. وبطبيعة الحال، لا يمارس جميع الأفراد والجماعات تأثيراً متساوياً في سياسة الدولة. (٥٨)

ولا يمكن خفض أولويات الدولة State-preferences – من وجهة نظر الليراليين- وخاصة فيما يتعلق بالأمن والثروة، فلا يمكن أن تُضر الدولة من الناحية الأمنية أو السيادية من أجل تحقيق غايات أخرى، كما أن الدولة الحديثة، وإن كانت تسعى إلى الثروة، فإن ذلك يكون من خلال عمليات معقدة ومتنوعة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما السعي إلى الهيمنة فلا يمكن الوصول إليه إلا بعد تُحقيق هذه الاهداف. (٥٩)

الافتراض الثالث: يؤثر الاعتماد المتبادل Interdependence بين أولويات الدولة على سلوكها حيث تسعى المثالية الليبرالية إلى تفسير التباين بين الأولويات وأهميته بالنسبة للسياسة العالمية، فالدولة توجه سلوكها على حسب طبيعة أولوياتها، سواء كانت متوافقة أو متضاربة، مكثفة أو ضعيفة. وإذا لم يكن هناك مثل هذا الاعتماد المتبادل بين أهداف الدولة، فإن الدولة العقلانية لا تجري أي علاقات دولية ترضى عنها. وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف المتصارعة من شأنها أن تزيد من حافز النزاعات السياسية بينما يؤدي التقارب بين الأولويات الأساسية، إلى تهيئة الظروف للتعايش السلمى أو التعاون. (٦٠)

ومن ثم، يمكن القول إن مفهوم الاعتماد السياسي المتبادل من شأنه أن يحدد العلاقة النظرية بين أولويات الدولة من ناحية، وسلوكها من ناحية أخرى، كما يشير إلى توزيع الأولويات وتفاعلها، وكذلك مدى المكاسب أو التكاليف التي تحققها الدولة من خلال الأولويات التي اتخذتها.

إلا أن "روبرت كوهان" Robert Keohane (١٩٤١- ؟؟) و "جوزيف ناي" Joseph Nye (١٩٣٧- ؟؟) قد وضحا أن الاعتماد المتبادل غير

المتكافئ هو مصدر، غير مباشر، للقوة كما أنه يولد مشكلات في الاستراتيجية السياسية، لأنه يعني –ضمناً- أن سلوك الدول، والجهات الفاعلة غير الحكومية سوف يفرض أعباءً على الأعضاء الآخرين في النظام. قد لا يكون لديهم مقدرة على تحمل تكاليف التكيف. ومن ثم، فإن الاعتماد المتبادل يستوجب مجموعة من الإجراءات يجب أن تلتزم بها الدولة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أما على المستوى المحلي، فتواجه الحكومات الفردية تحدياً مهماً يتمثل في كيفية الاستفادة من التبادل الدولي مع الحفاظ على أكبر قدر من الاستقلالية. أما من منظور النظام الدولي فتكمن المشكلة في كيفية تحقيق نمط من التعاون المتبادل والحفاظ عليه في مواجهة الجهود المتنافسة من قبل الحكومات والجهات غير الحكومية التي قد تتلاعب بالنظام لمصلحتها الخاصة في تحليل سياسات الاعتماد المتبادل. (٦١)

وقد يؤدي التباين الأيديولوجي، وكذلك الندرة في السلع المادية، فضلاً عن عدم المساواة في السلطة السياسية المحلية بين الحكومة والجهات الفاعلة الاجتماعية، إلى حدوث قدر من التعددية والمنافسة بين الدول وهذه الجهات الفاعلة، ولا تعني المثالية إن كل دولة تسعى إلى تحقيق هدف مثالي غافلة عما تفعله الدول الأخرى، وإنما تؤكد على أن كل دولة تسعى إلى تحقيق أولويات أو مصالح متميزة، في ظل القيود التي تفرضها المصالح المختلفة للدول الأخرى. (٦٢)

الافتراض الرابع: عالمية الأخلاق، حيث ترى المثالية ضرورة التزام الجميع بمعايير مشتركة مثل القوانين الطبيعية، وتؤكد على وجود أخلاقيات عالمية مشتركة بين جميع الشر، ولا يوجد جانب خاص من الثقافة، يجعل الاخلاق تختلف من بلد إلى آخر، وأن ذلك ما هو إلا ذرائع وضعتها الدكتاتوريات. (٦٣)

الافتراض الخامس: تستند أولويات الدولة إلى القيم الاجتماعية المحلية والهوُيات، فالقيم الاجتماعية هي في جوهرها. مجموعة من الأولويات التي يحتفظ بها مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع. فيما يتعلق بنطاق وطبيعة الأهداف المشروعة للدولة، وفي حالة توافق المفاهيم الوطنية داخل المؤسسات السياسية، تتولد عوامل خارجية إيجابية، ويصبح التعايش السلمي محتملاً. كما أن الهويات الاجتماعية غير المتوافقة قد تخلق عوامل خارجية سلبية تؤدي إلى صراعات ونزاعات. لذا لابد من جعل المطالب الوطنية أكثر توافقاً، من خلال تعديل سياسة الاعتماد المتبادل. (٦٤)

الافتراض السادس: إن السياسة الخارجية للدولة مستمدة من السياسة المحلية، لذلك فالدول التي تحترم سيادة القانون المحلي (الديمقراطيات من وجهة

النظر المثالية) هي التي تلتزم بالقانون الدولي في شئونها الخارجية وأن الدول التي هي أكثر قَمْعاً على الصعيد المحلي هي أكثر عدوانية في الخارج، أما الدول التي تميل في جوهرها إلى معايير السلام والعدالة فتكون سياستها الخارجية على نفس النهج، وهذا تأكيداً لمنهج ويلسون الذي يرى عدم إمكان الاحتفاظ بالسلام الثابت إلا من خلال شراكة بين الدول الديمقراطية.

لقد ركزت المثالية على المثل الأخلاقية، وحكم القانون الدولي، والدور البارز للمؤسسات الدولية، ورأت كذلك ضرورة نشر مفاهيم الديمقراطية الرأسمالية كعوامل تشجع على التعاون الدولي من أجل استقرار عالمي. ومن ثم يمكن تحديد مجموعة من المفاهيم الرئيسة للمثالية فيما يلي.[٦٥]

ثالثاً: المفاهيم المثالية

(١) السلام الديمقراطي

تتضمن أطروحة السلام الديمقراطي Democratic Peace افتراضاً مؤدّاه أنه بينما تكون الدول الديمقراطية معرضةً للحرب مثلها مثل غيرها من الأنظمة السياسية إلا أن إمكانية محاربتها ضد بعضها ضعيفة للغاية، وتشير بعض الرؤى إلى أن الدول الديمقراطية قد خاضت حروباً أقل ضد بعضها البعض في القرنين الماضيين وهناك من يرى أنها أصبحت لا تحارب بعضها البعض على الإطلاق.[٦٦]

ويتساءل أستاذ الشئون الدولية والسياسية "مايكل دويل" Michael Doyle عن مدى العلاقة بين المبادئ الليبرالية والمؤسسات التي وجدت لإدارة الشئون الخارجية في الدول الديمقراطية؟.

حيث يرى أن التفسيرات النظرية للسلام العالمي تؤكد على الدور المعياري للقيود المؤسسية في الحد من الصراع الديمقراطي المشترك، ثم يتساءل لماذا تبدو المعضلة الأمنية أقل أهمية بكثير عندما تتعامل الديمقراطيات مع بعضها البعض، وتصبح متفاقمة عند التعامل مع النظم الاستبدادية؟

ويرى "دويل" M.Doyle أن السب في كون الديمقراطيات أقل استعداداً لقتال بعضهم البعض هو تأثير القواعد والقوانين المشتركة والتي تحذر من استخدام العنف فيما بينها، في حين يرى آخرون أن القيود على خيارات صنع السياسيات في ظل الديمقراطية هي بمثابة عائق أمام عملية صنع القرار السياسي الخارجي عندما يتعلق الصراع مع الديمقراطيات الأخرى.

ولاشك أن البناء الحكومي يحدد مدى السلوك العدواني لتلك الحكومة، فعلى سبيل المثال، ستكون الديكتاتوريات أكثر عدوانية من الديمقراطيات البرلمانية، حيث إن هذه الديكتاتوريات لديها القدرة على القيام بأعمال عسكرية – من تلقاء نفسها، دون الحصول على موافقة مسبقة من الهيئات التشريعية المنتخبة من الشعب، أما وجود رقابة مؤسسية داخل البلدان الديمقراطية يجعلها أقل عرضة لممارسة سياسات خارجية عدوانية. (٦٧)

وقد برر "جوشوا مورافتشيك" Jashua Muravchik الرؤية الويلسونية، مؤكدا على أن بيئة السياسة الدولية قابلة للتغيير إذا تغير أعضاء المؤسسات السياسية والاقتصادية، لذلك يمكن للدول الديمقراطية – مثل الولايات المتحدة – بل يجب أن يكون هدفها هو البحث عن تغيير البيئة الدولية وجعلها ديمقراطية فهو يرى العالم الذي تشكله ديمقراطيات ليبرالية أو سياسة ديمقراطية أكثر استقراراً وميلاً إلى التعاون أكثر من كونه عالماً شمولياً أو استبدادياً. (٦٨)

ووفقاً لهذه الرؤية، يكون السلام الديمقراطي أقرب ما يكون إلى قانون تجريبي في العلاقات الدولية، إن صح في التطبيق، فقد يسهم بطريقة أو بأخرى في تحقيق السلام العالمي.

ويقدم أستاذ العلوم السياسية "ديفيد سبيرو" David Spiro تفسيراً مختلفاً، حيث يرى أنه إذا كانت الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون ذا دلالة إحصائية بسبب انخفاض عدد الديمقراطيات في النظام الدولي بصفة عامة، وكذلك بسبب انخفاض عدد الحروب التي تحدث على أية حال بمعنى أن توزيع الحروب بين الديمقراطيات لا يختلف –إحصائياً- عن تلك التي تولدها الفرص العشوائية. (٦٩)

ووفقاً لرؤية "سبيرو" D.Spiro، فإن البحث عن نظرية للسلام العالمي لا تستند إلى أسس تجريبية مؤكدة.

إذن ما الذي يسبب السلام الديمقراطي؟

ليست الديمقراطية وحدها هي التي تؤدي إلى السلام، فهناك على سبيل المثال، التمثيل الجمهوري، والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، وكذلك الاعتماد المتبادل عبر الحدود الوطنية، وجميعها آليات سببية لتفسير السلام.

كما أن للتنمية الاقتصادية تأثيراً قوياً على جدوى السلام الديمقراطية، لذا تميل الديمقراطية الليبرالية –بدورها- إلى دعم التجارة، التي تعزز التنمية الاقتصادية. أما "نورمان أنجيل" Nornan Angell (١٨٧٢- ١٩٦٧) فقد قدم أطروحته المعروفة باسم "عدم جدوى الحرب" Unprofitability of War،

ولن يعني بها، بأي حال "استحالة الحرب، حيث إن التحيز التمثيلي للمصالح الخاصة يتحكم في العمليات السياسية، وإنما أكد على أن الدراسات الحديثة قد كشفت أن علاقات حسن الجوار والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الديمقراطية هي التي تؤدي إلى السلام – فمن وجهة نظره – لا ينبغي أن نكون مستعدين للحرب بل من الأجدى أن نستعد – دائماً- لتجنب الحرب.

وقد اقترح "توماس فريدمان" Thomas L. Friedman (١٩٥٣- ؟) نظرية الكباري Golden Arches Theory of Conflict Prevention الذهنية لتجنب الصراع.(٧٠)

أن البلدان التي لديها سلسلة "ماكدونالد"، لن تحارب بعضها البعض لأن ذلك من شأنه أن يعرض مكانها في النظام الاقتصادي العالمي للخطر، إن ما قصده "فريدمان" هو أن المصالح الاقتصادية قد تكون سبباً في تجنب الصراع وفي أنها تسعى لإحلال السلام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "فريدمان" قد قام بدراسة على تأثير ماكدونالد على الصراع في الشرق الأوسط، ولاحظ أن سلسلة ماكدونالد بدأت في إسرائيل "كوشر"، والسعودية ومصر (حلال)، ثم لبنان والأردن، ووجد أن أكثر الدول قابلية للصراع في منطقة الشرق الأوسط هي إسرائيل/ سوريا، إسرائيل/ العرق، إسرائيل/ إيران، واكتشف أن سوريا، والعراق، وإيران ليست أسواقها مفتوحة لماكدونالد، لذا فهي عرضة للصراع.(٧١)

في الحقيقة إن دراسة فريدمان اليهودي المدافع عن إسرائيل، في كل كتاباته في The New York Times قد ركزت على عدم وجود ماكدونالد في الدول المتصارعة مع إسرائيل، وأغفلت أن إسرائيل هي العامل المشترك في الصراع، حتى وإن صدقت رؤيته أليست تأكيداً على أن إسرائيل بفضل مساعدة الولايات المتحدة استطاعت أن تتحكم في اقتصاد الشرق الأوسط بماكدونالد.

وتجدر الإشارة –هنا- إلى اتفاق الواقعية الجديدة ممثلة في آراء "والتز" مع المثالية في مبدا السلام الديمقراطي. حيث أكد "والتز" على الدور الديمقراطي من منطلق أن الفوضى الدولية والضغوط السياسية لا تقوض آفاق الديمقراطية، بل إنه يرى أن الديمقراطية هي على الأقل مناسبة (وربما هي الأفضل في إدراك التغيرات في النظام السياسي واستجابة لها. بل إن التغلب التام على الفوضى لا يكون إلا من خلال السلام الديمقراطي، حيث إن منطق نشر هياكل ديمقراطية لا يضر برؤية نظريته ككل، لأن ذلك من شأنه أن يسمح بتوازن مستقر نسبياً في النظام السياسي الدولي.(٧٢)

لقد اختلف الواقعيون والمثاليون حول مفهوم مصالح السياسة الخارجية الأمريكية، وتخاصموا بشدة حول استراتيجية الديمقراطية التي تقودها الولايات المتحدة للمناطق غير الديمقراطية، حيث رأى الواقعيون أن الدمقرطة Democratization مهمة خادعة تهدر موارد الولايات المتحدة، لتحقيق مكاسب استراتيجية بسيطة، إن وجدت، كما أن مُثل مثل الحرية والرأسمالية هي مُثل معقدة، نشأت في الغرب في ظل ظروف معينة، وفي بيئة ثقافية محددة. ومن ثم فلا يمكن نقلها إلى جميع مناطق العالم.

أما المحافظون الجدد من انصار المثالية، فيرون أن تعزيز الأنظمة الديمقراطية، التي تقتضي في بعض الأحيان مساعدة الولايات المتحدة بالقوة، لا يعزز فقط المثل العالمية، بل يحافظ أيضاً على النظام الدولي، مما يجعلها جديرة بالقتال من أجلها. (٧٣)

(٢) التعاون الدولي:

يعدُ التعاون بين الدول هو الاهتمام الأساسي للمثالية الجديدة وتكمن الحجة الأساسية لدى المثاليين الجدد في أن الدول، والجهات الفاعلة غير الحكومية تؤكد على التعاون من أجل التعامل بفاعلية في المشكلات المتكررة نتيجة لاضطراب السوق، فالهدف من تعاون الدول بعضها البعض، هو ضمان المكاسب، وتخفيض تكاليف المعاملات، والحد من عدم اليقين في المستقبل. بل إن المجتمع الدولي قد طرح آليات مختلفة لتدعيم هذا التعاون، كما أنشا مؤسسات لفرض عقوبات، وجزاءات لعدم التعاون، وذلك باتباع قواعد ومعايير النظام الدولي. (٧٤)

ولاشك أن عالم ما بعد الشيوعية قد شهد تقدماً في عملية التكامل الدولي من خلال الترابط الاقتصادي والتكنولوجي، والرغبة العامة في السلم، حيث ثبت التنظيم والتعاون الدوليين في النظام الدولي، وأصبح أعداء الأمس يجتمعون في مجلس الأمن، منظمة حلف شمال الأطلنطي NATO، والاتحاد الأوروبي WEU، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE، والمنتدى الوطني للمنازعات NACC وغيرها، منتجة عدداً من نظم الأمن الجماعي، ذات قوة وصلابة لم تكن معروفة من قبل، وأصبحت هذه المؤسسات ذات دور هام في ساحة السياسة الدولية، بحيث يكون الاحتكام –دائماً- إلى القوة التوافقية، والاتفاق المتبادل.. فعلى الرغم من كون النظام الدولي فوضوياً – على حد تعبير الواقعية – فإن الوعي المجتمعي بإمكانية إحراز تقدم في النظام الدولي، يتحقق من خلال التعاون والتقدم نحو السلام الدائم، كما أن إيمان الدول

المشاركة بمفاهيم الحق والعدالة هي عوامل مثالية جوهرية من أجل التقدم في المجتمع الدولي. (٧٥)

(٣) التأكيد على المعايير والقيم الأخلاقية

ترى المثالية إن مفاهيم مثل الواجب الأخلاقي Moral duty والعدالة Justice، والأمانة الوطنية National Honesty كان لها – دائماً- تأثير على سياسات الدول، ومع ذلك، كانت هذه الشعارات الأخلاقية – في كثير من الأحيان – مجرد شكل من أشكال التغطية للتطلعات السياسية، بدلاً من أن تكون سلوك الدولة، وبتكرار هذا الوضع، أصبحت الأخلاق سلاح الضعفاء وقوتهم، على حين كان الانتقام الأخلاقي– في بعض الأحيان – الحل الوحيد للإحباط السياسي وأصبح من السهل التلاعب بالسياسة الخارجية من خلال مقولات أخلاقية مع الحفاظ على مستوى ثقافي وتعليمي منخفضين لعدد كبير من السكان، بحيث يصبح من السهل فرض أي نوع من الفكر عليهم، فضلاً عن أن عزلة الشعوب أخلاقياً، تجعل حكامهم يحتكرون أنماطاً ثقافية معينة، وفرضها عليهم، بحيث يكون دين الحاكم محدداً لدين المحكومين. (٧٦)

أما اليوم فقد أدت التنمية البشرية الثقافية إلى أن يصبح لدى الأفراد مزيد من الاستقلال الأخلاقي، فالثقافة ليست مجرد معرفة فحسب، بل إن لها دوراً في العلاقات الإنسانية والدولية، فقد أدت النظريات الاجتماعية والعلمية، وخاصة بعد التطور التكنولوجي السريع، إلى تحرير الأفكار الإنسانية وتقويتها، فضلاً عن تطوير السلوك الأخلاقي للأفراد، كما أدى التقدم في وسائل الإعلام والاتصال إلى زوال العزلة الأخلاقية لدى الشعوب، ومع نمو المعرفة وتحرير الفرد الذي أصبح أكثر استقلالية، صار من الصعب التلاعب بالقيم الأخلاقية التي تطورت تدريجيا، وأصبحت عاملاً مستقلاً يؤثر –بدوره- على تطور السياسة العالمية. فلا يمكن أن تفلت السياسة من الحكم الأخلاقي، كما لا يمكن أن تبقى الأخلاق – بدورها – غير سياسية. (٧٧)

وتؤكد المثالية على أن حق البقاء ضرورة أخلاقية لمنع تدمير الحضارة الإنسانية، ويتطلب اتباع المعايير الأخلاقية التي أقرها المجتمع الدولي من خلال الاتفاقات الدولية بين أعضائه، ومن ثم تتحول المعايير الأخلاقية الدولية إلى قناعة دولية، تؤدي بدورها إلى سياسة حسن الجوار، والمساعدة المتبادلة من جانب جميع شعوب العالم، ومن الضروري أن يتحمل الجميع مسئولية تقرير مصير العالم، وأن يفهم الجميع أن أي من العلم أو القانون أو الاستراتيجية العسكرية، أو الاقتصاد أو علم الاجتماع لن يحل محل المعايير الأخلاقية للسلوك السياسي من قبل الدولة. (٧٨)

ويعد التحول السلمي في المعسكر الاشتراكي انتصاراً كبيراً للنظرة الأخلاقية في السياسة الدولية، تلك النظرة المثالية التي تؤكد على ضرورة إرساء أسس السلم والأمن الدوليين، وترفض النزاعات والصراعات.

(٤) الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان

يعد التدخل لحماية حقوق الإنسان أحد مبادئ المنظور الليبرالي، خاصة مع ظهور مفاهيم الأمن الإنساني، والمواطن العالمي، وبينما تركز الواقعية على المكاسب النسبية للدول، حتى في حالات التحالفات الجماعية، والأهداف الأمنية للدولة على المدى القصير، فإن المثالية تركز على الأمن الجماعي، والأهداف طويلة المدى، والتدخل عبر المؤسسات الدولية لحماية ذلك الأمن الجماعي. (٧٩)

لكن ما الأسباب التي تجعل الحكومات تقوم ببناء أنظمة دولية للفصل في تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان؟.

لقد أنشئت بموجب الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذلك عهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مجموعة من الترتيبات التي تختلف غاياتها ووسائلها عن معظم أشكال التعاون الدولي المؤسسي. فعلى عكس المؤسسات الدولية التي تحكم السياسة التجارية أو النقدية أو البيئية أو الأمنية، لم تصمم المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان على أساس عوامل السياسة الخارجية الناشئة عن التفاعلات المجتمعية عبر الحدود، بل على أساس مساءلة الحكومات عن الأنظمة الداخلية، مما يمكن المواطنين كأفراد من القدرة على رفع دعوى تتحدي الأنشطة المحلية لحكوماتهم، وكثيراً ما تستجيب المحاكم واللجان المستقلة الملحقة بهذه النظم لمطالب فردية من خلال الحكم بأن تطبيق القواعد أو التشريعات المحلية ينتهك الالتزامات الدولية، حتى إذا كان التشريع نتاج إجراءات ديمقراطية كاملة تتسق مع سيادة القانون. (٨٠)

وقد دعمت كل من الليبرالية والاتجاه المحافظ الجديد، التدخل الخارجي، استناداً إلى أن لكل الأفراد حقوقاً، بغض النظر عن انتمائهم. وأن المؤسسات الدولية تأسست لحماية هذه الحقوق، وأن هذه الحقوق مسئولية الدول أيضاً، من هنا ظهر الحديث عن التدخل كمسئولية دولية. (٨١)

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو:

لماذا تؤيد أي حكومة – ديمقراطية كانت أم ديكتاتورية – إنشاء سلطة دولية مستقلة فعالة، الغرض الوحيد منها هو تقييد سيادتها الداخلية بطريقة أقرب ما يكون إلى الغزو الواضح.

تقوم الحكومات الديمقراطية، وبصفة خاصة، الدول الكبرى التي تهدف إلى استقرار الهيمنة، إما بإجبار الحكومات الأخرى على قبول معايير حقوق الإنسان (وجهة نظر واقعية)، أو إقناع الحكومات الأخرى بقبولها (وجهة نظر مثالية)، ويتبنى البعض كلا الاتجاهين في الوقت ذاته من منطلق أن الديمقراطيات القوية تلتزم بأساليب مثالية تلزم الآخرين –بشكل أخلاقي- على احترام معايير حقوق الإنسان. وتعد الحكومات حديثة العهد بالديمقراطية هي أكثر تأييداً لالتزامات حقوق الإنسان، من منطلق المصلحة الذاتية للسياسة المحلية لتعزيز مصدقيتها، واستقرارها إزاء التهديدات السياسية غير الديمقراطية، بمعنى أن إنشاء نظام ملزم لحقوق الإنسان يتطلب مجموعة مهيمنة من القوى العظمى الراغبة في إجبار الدول المتعاقدة أو حثها على قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان والتكيف معها والامتثال بها. (٨٢) ويتكون المجتمع الدولي، عندما تلتزم مجموعة من الدول بالقواعد والقيم المشتركة، فقد كتب "جون فنسنت" John Vincent "إن مهمة القانون فيما يتعلق بالنظام الدولي لم تكن في إنتاجه... بل في تحديد المبدأ التأسيس في منظمة دولية للبشر فيما يدعى المجتمع الدولي".

وقد وجدت هذه الفكرة صدى عند علماء السياسة والاجتماع المعاصرين أمثال "ألكسندر ويندت" Alexander Wendt، و "ريموند دوفال" Raymond Duvall اللذين رأيا أن المؤسسات الدولية مثل الدبلوماسية، والقانون الدولي، والسيادة، هي التي تشكل الجهات الفاعلة الحكومية وتحدد عملها كموضوعات للمجتمع الدولي، بمعنى أنهما يؤكدان على إمكان التعايش الدولي من خلال التفاعل الجاد بين الأطراف. فبينما تدعى الواقعية أن القوى المادية تحدد النظام الدولي في المقام الأول، فإن المثالية تتحدث عن مجتمع دولي يتأثر، في الغالب بالأفكار المشتركة. (٨٣)

وتؤكد الحجج المثالية بشكل أساسي على معيار قوة الخطاب الأخلاقي، فالدوافع الأخلاقية للجهات الفاعلة لديها قوة مقنعة في حد ذاتها، وبناء على ذلك فإن القوة الدافعة الأساسية لنظم حقوق الإنسان أبعد ما تكون عن الإكراه، وإنما تعتبر التنشئة الاجتماعية العابرة للحدود الوطنية هي منطق الملاءمة Logic of Appropriateness، لذا سعت الديمقراطيات الراسخة من خلال منظماتها الحكومية وغير الحكومية إلى توسيع شبكات التواصل عبر الحدود، وتوفير مجتمعات معرفية، وإرساء الخطاب العالمي لحقوق الإنسان، وهذا بدوره من شأنه أن يحشد المجتمع المدني المحلي والدولي، ويؤدي إلى إضفاء الطابع التعاوني لدى القادة. (٨٤)

ويؤكد "توماس ريس" Thomas Risse أن البناء الليبرالي Liberal Constructivism هو المنطق الملائم، حيث تسعى الحكومات الديمقراطية الراسخة إلى توسيع قيمها المحلية في الخارج، والاعتراف بالآخرين، الذين يتبعون نفس المنهج، فكلما كانت الدول ديمقراطية، كلما زاد احتمال تبينها لمبادئ حقوق الإنسان(٨٥)، وهو هنا يتفق مع "فرانسيس فوكوياما"، الذي أكد على أن التطور البشري بلغ قمته بالليبرالية الديمقراطية وبما تعنيه من تعددية وحريات مدنية ودينية، واقتصاديات السوق الحرة. (٨٦)

بمعنى أن الحكومات تشجع المعايير في الخارج، لأنها تتفق مع المثل العالمية التي تلتزم بها، وتقبلها في الداخل عند اقتناعها بأنها مناسبة لظروفها.

وتشكل إضفاء الشرعية على السلطة السياسية –دائماً- مسألة ضرورية لتحديد ما هو بحاجة إلى مبرر؟ ومن؟ وما الأسباب التي ستكون ذات أهمية معيارية في ظروف محددة؟.

فالشرعية هي جزء من النضال من أجل السلطة حيث تمثل أساس السياسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي(٨٧).

ويقدم "برنارد ويليامز" Bernard Williams مبدأ النظرية النقدية Critical Theory Principle(CTP) الذي يقوم على خطوتين:

الأولى: يبدأ فيها بتحديد مجال وعمل السياسة من خلال تأمين وضمان النظام والحماية والأمان والثقة وشروط التعاون، ولتحقيق الشرعية يجب على النظام السياسي أن يفي بما يسميه "ويليامز" مطلب الشرعية الأساسي (BLD) The Basic Legitmation Demand(٨٨). والتحقق مما إذا كان هناك قبول معقول لنظام السلطة، بمعنى أن شرط الشرعية هو القبول المعقول، فهو لا يؤيد، بشكل قاطع، وجهة النظر التي تطالب بالقبول العالمي Universal acceptance التي تشترط القبول بالإجماع لشرعية الدولة، وإنما يرى أن شرعية الدولة تكون منطقية بعدد كاف من الناس دون إكراه، ولا يوجد معيار أخلاقي سابق يحدد مدى اتساع قبول الشرعية، ومن الممكن أن يصر بعض الناس على أن الشرعية لا معنى لها، ومن ثم يرفضون الاعتراف بحكامهم(٨٩).

الثانية: يؤكد على فكرة أطلق عليها "عدم القبول المعاكس" Reflective Unacceptability، وما تضمنته من تشجيع عملية التفكير لدى الأفراد، المشاركة في اتخاذ القرار، وعدم الاحتكام إلى تبريرات القبول الناتج عن استخدام السلطة

القسرية، ومن ثم فإن التأكيد على الشرعية يتجاوز في أهميته التأكيد على السلطة، وأن الشرعية من شأنها تقديم الحماية ضد القمع الداخلي. (٩٠)

وقد حاول "ويليامز" وضع معايير للشرعية دون اللجوء إلى تبريرات تستند إلى معايير أخلاقية، ولا يعني ذلك رفضه للمعايير الأخلاقية في حد ذاتها، بل إنه يرفض –فقط- المعايير المفرطة، ويرى أن المطالبة بالشرعية تبدأ في المقام الأول من الاعتبارات السياسية، كما يرفض الوضع الذي تنتهك فيه حقوق الإنسان من خلال إساءة استعمال السلطة على أساس مبدا "السلطة حق" "Power is Right" حيث إن ذلك يؤدي إلى حرمان من يعانون من الظلم على المدى الطويل من التمتع بمزايا الحرية السياسية.

وينظر "ويليامز" B.Williams إلى القمع الأيديولوجي على أنه حالة من الغياب الكامل للحرية، وخطأ أخلاقي، ناتج عن وضع شخص غير مناسب في السلطة، ومع ذلك، فإن مبدأ النظرية النقدية لويليامز ولم يقدم موقفاً واضحاً شأن المعايير الأخلاقية التي تحتكم إليها مما جعله يتأرجح بين المعيار الأخلاقي (كمثالي) والالتزام السياسي (كواقعي). (٩١)

المبحث الثالث: الجدل السياسي بين الواقعية والمثالية

تقوم الممارسات الدولية في الوقت الراهن على عدة نقاط هي:

١- ليس من السهولة بمكان التوصل إلى اتفاق قانوني بشأن بعض المشكلات الدولية المهمة، فكلما ازدادت المشكلات، زادت صعوبة إيجاد حل قانوني مقبول.

٢- لا تفسر القواعد القانونية الدولية تفسيراً واحداً، بل إنها كانت –دائماً- عرضة للتفسيرات المعاكسة تماماً.

٣- إن السياسة الدولية، في ظل المتغيرات العالمية معقدة للغاية، بحيث يصبح من المستحيل وضع قواعد وإجراءات بسيطة، والاتفاق على معايير قانونية في جميع الظروف.

٤- على مدى قرون كانت قوة القانون تستكمل بقانون القوة، وغالباً ما تتحدد قواعد السلوك الدولي بالقدرة العسكرية.

٥- إذا كان القانون المنصوص عليه لا يستجيب للتغيرات الديناميكية الموجودة في عالم اليوم. فسيكون من السذاجة جداً أن نعتقد أن يكون هناك استجابة لسياسة الغد. (٩٢)

ويبدو أن "ريمود آرون" Raymond Aron (١٩٠٥- ١٩٨٣) أدرك ذلك مبكراً، مما جعله يوجه نقداً للمثالية في تجاهلها للصراعات، مؤكداً على أن السلام الدائم لا يمكن تحققه إلا من خلال دبلوماسية تستند إلى اعتبارك معيارية للسلوك الطيب والأخلاق المبدئية. وإذا كان البعض ينظر إلى المثالية باعتبارها اقتناعاً عميقاً بالامتثال التام للقواعد والمعايير القانونية، المحددة للسلوك بين الدول من أجل تجنب الحروب، فإن ذلك الاعتقاد يفترض أن جميع الدول مهمته بالحفاظ على القانون، وأنه في حالة عدوان أي منهما يتطوع الأخر بالمساعدة، لكن يؤكد " آرون "R.Aron أنه من الصعب تنفيذ مبادئ الأمن الجماعي هذه لأنها تنطوي أيضاً، منذ البداية، على اتفاق بين الدول بشأن تحديد من المعتدى، وتحديد المشاعر المشتركة بشأن الأفعال المرتكبة. وفي كل الحالات فإن تشكيل تحالفات للدفاع عن الدولة المعتدى عليها أمر مطلوب، لكن الأمر يتطلب، في الوقت ذاته، أن تكون الدول الأخرى مهمته فعلاً بالمحافظة على النظام الدولي، وعلى ضرورة معاقبة الجاني، وقد يؤدي الأمر إلى حالة حرب شاملة، وهذا يتعارض مع الأهداف المثالية مما يوقعها في تناقض واضح، كما يرى أن الدول – من خلال قادتها – تحتاج إلى الالتزام بحماية مصالحها الحيوية، وهي تتصرف وفقاً للقواعد والأعراف التي قد تحظى بالاحترام. (٩٣)

كما انتقد " كار" E.H.Carr المثالية في تقليصها أهمية عامل القوة في السياسة الدولية، وتأكيدها في المقابل على الدور الفعلي للقانون، والأخلاق، والرأي العام، وأن العقل والنقاش يمكن أن يحل محل الجيوش والقدرات العسكرية، حيث إن "كار" الواقعي، يرى أن القوة هي العامل الأساسي في التغيير الدولي، كما ان التغيير لا يتحقق إلا من خلال مصلحة السلطة. (٩٤)

وعلى العكس من ذلك، أكد الواقعي "راينهولد نيبوهر" Reindhold Niebuhur (١٨٩٢- ١٩٧١) من خلال كتابه The man and Immoral Society على أن الحكم الإنساني لا يكتنفه تعقيد العالم السياسي فحسب، بل إنه مشوه للغاية بسبب المصلحة الذاتية Self-Interest، وإرادة السلطة The Will of Power ويرى أن التمسك بالتبريرات المثالية الديمقراطية كمنطق عقلاني إنساني يسمح بتحقيق الصالح العام، ويساعد بشكل جيد على التخلص من التشوهات والتحيزات في عملية صنع السياسة الديمقراطية الفعلية، إلا أن السلوك السياسي للمواطنين العاديين، عادة ما يكون غير منتظم وغير متجانس، أما المواطنون المستنيرون، فبالرغم من أن تفكيرهم الأيديولوجي منظم تنظيماً جيداً – في كثير من الأحيان – إلا أنه غالباً ما يكون انعكاساً آلياً لرؤية فريقهم أو حزبهم المفضل. (٩٥)

ومن هنا يجب أن يكون الهدف المثالي هو الإصلاح المؤسسي من خلال التربية المدنية، وتحسين أداء وسائل الإعلام، وتعزيز السلوك الأخلاقي.

وقد اختلف العالم السياسي الأمريكي "لورنس لويل" Laurence Lawell مع "راينهولد نيبوهر"، حيث يرى أنه ربما لم يكن هناك أبداً نظام سياسي ثبت كماله، لكن لا يمكن قبول أي نظرية تفترض أن الجماهير غير شاملة، كما رفض كل إصلاحات تفترض مسبقاً تغيير الطبيعة البشرية. (٩٦)

أما المنظر السياسي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة يل "داهل" Robert Alan Dahl (١٩١٥- ٢٠١٤) فيقول "لم يكن هناك حكومة تحتكم بشكل كامل وفقاً لمعايير العملية الديمقراطية، ومن غير المحتمل أن يحدث ذلك". ويؤكد على أن توافر معايير قابلة لقياس أداء الحكومات الفعلية التي تدعى أنها ديمقراطية يمكن أن تكون بمثابة مرشد لتشكيل وإعادة بناء ترتيبات ملموسة في الدساتير والممارسات والمؤسسات السياسية، كما يرى أنه حتى وإن كان الواقع لا يتفق مع المثل العليا، لكن ينبغي أن تكون تلك المثل بمثابة أساس لتعديل الواقع أو إعادة بنائه. (٩٧)

ويؤكد أستاذ العلاقات الدولية المثالي "هيدلي بول" Hedley Bull، في مقاله بعنوان "نظرية السياسة الدولية" (١٩١٩- ١٩٦٩) على أن ما يميز المثاليين هو إيمانهم بفكرة التقدم، وإمكانية تطور العلاقات الدولية من أجل عالم أكثر سلاماً، وأن إنشاء منظمات دولية – مثل الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم – إنما هو وسيلة لتعزيز المثل العليا للسلم والأمن الدوليين. (٩٨)

أما "إيمانويل أدلر" Emanuel Adler (١٩٤٧- ؟) فيؤكد على أنه بالرغم من سيطرة المادية والفردية على مجال العلاقات الدولية، فهناك تقليد يصف – بصورة جزئية – السياسة الدولية بأنها بناءات اجتماعية، لا تعتمد فقط على إنشاء هياكل دولية، ذات هويات ومصالح من قبل الجهات الفاعلة، ومن خلال الأفكار المشتركة والقواعد والمعايير المشتركة، وإنما ينبغي عليها أيضاً تقبل الواقع المتزامن مع الأبعاد الفردية والجماعية للوكالة الإنسانية، وهو ما يسمى بالمثالية الاجتماعية، التي ترى أن طبيعة السياسة الدولية، تتحدد بالمعرفة والاتجاهات الأيديولوجية التي لدى الجهات الفاعلة، والتي تتشكل من خلال البناءات الاجتماعية، وبعبارة أخرى فإن السلطة والمصلحة، وتأثيرهما ليست معانٍ مستقلة، لكنها تعتمد على سيطرة البناء الاجتماعي. (٩٩)

وتجادل المثالية في كون العولمة هي الوضع الحالي للسياسة العالمية، فالدولة هي، ولاتزل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المحلي والدولي، مما يخلق

حوافز للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر الحدود. وقد تسهل سياسة الدولة هذه التفاعلات أو تعرقلها. وقد تستفيد بعض المجموعات المحلية من هذه السياسات أو تتضرر منها، ومن ثم تقوم الضغط على الحكومات من أجل الالتزام بالسياسات التي تساعد على تحقيق أهدافها. ولا شك أن لهذه الضغوط المجتمعية التي تعمل عن طريق المؤسسات السياسية أهمية في تحديد أولويات الدولة، حتى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، والقضايا الدولية بما يتناسب مع المتغيرات المحلية والدولية. بمعنى أن أولويات الدولة أو الأجندة الداخلية للدولة تؤثر في سلوك الدولة في السياسة العالمية. (١٠٠)

وقد شهد العالم تزايداً في وجود هيئات واتفاقات عبر وطنية قوية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade (NAFTA) Agreement ومجموعة الثمانية G8، وصندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund والبنك الدولي World Bank، وبينما يزعم أنصار هذه المنظمات أنها تقوم بتحديث اقتصاديات البلدان النامية – وهذا لاشك هدف مثالي- فإن المنتقدين يؤكدون على أن كل ما تفعله سياسات هذه المنظمات هو ربط العالم النامي بالاتفاقات التي تجبرهم على خفض حواجز الحماية لديهم، كما أن هذه المؤسسات تعمل على إضفاء الشرعية على نوع واحد فقط من النظام العالمي، ذلك النظام القائم على علاقات سوق غير متكافئة. كما تفرض طبيعة وسلوكيات ثقافية خاصة بالقيم الغربية وتفرضها على الآخرين. (١٠١)

ويبدو أن ذلك من الأسباب التي جعلت المنتقدين للاتجاهات المثالية يصفونها بأنها غير عملية وأن أفكارها ما هي إلا مجرد شعارات، كما أن المبادرات والمحاولات السلمية والدبلوماسية تبقى دائماً رهينة الخطابات السياسية الرسمية.

نتائج البحث

من النتائج المستخلصة جراء هذه الدراسة مايلي:

أولاً- تتفق كل من الواقعية والليبرالية - مع افتراض- أن معظم سلوك الدولة يمكن تفسيره على أنه نشاط عقلاني، أما الخلاف الواقعي الليبرالي فيركز بشكل خاص على أهداف الفاعلين في السياسة العالمية، وعلى طبيعة بيئتهم. بينما تؤكد الواقعية على مطالب الدول التي تستند إلى السلطة والأمن وأخطار بقاء الدولة، ومن ثم تكون القوة العسكرية هي مورد الطاقة الأكثر أهمية في السياسة العالمية. توجه الليبرالية اهتمامها إلى عناصر أخرى مثل الحوافز الاقتصادية والبيئية فضلاً عن المهمة الأمنية، وقد تكون التهديدات العسكرية غير ذات أهمية في مقابل توسيع المجال المحتمل للتعاون من خلال سياسات الاعتماد المتبادل.

لم ترفض الواقعية المعايير والمثل الأخلاقية التي نادت بها المثالية، ولكنها تؤكد عدم إمكان تطبيقها، طالما أن الطبيعة البشرية أنانية، والنظام السياسي فوضى، وطالما ظل تصارع المصالح هو المتحكم في السياسة الدولية. كما اعترفت المثالية بكون العالم فوضوياً، مما يجعل الدول تهتم بمصلحتها في المقام الأول، لكن في الوقت ذاته، أن تلك الفوضى يمكن التغلب عليها في ظل حكومة عالمية، تلتزم بقوانين صارمة، كما أن تضارب المصالح يمكن استبداله بانسجام المصالح من خلال التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول.

فإذا كانت مفاهيم المصلحة والطبيعة البشرية الفوضوية والسيادة، والهيمنة تحمل في طياتها بذور الصراع الذي يمنع التفكير الإبداعي حول طرق التعاون في سلوك الدولة، فإن المثل والقيم الأخلاقية ونداء السلام العالمي، والحكومة العالمية ليس لها جدوى إذا لم تدخل إلى حيز التطبيق من خلال استراتيجية تشترك فيها جميع الدول لا فرق بين أحدهما على الأخرى.

على أية حال، تستند معظم التفسيرات الواقعية والمثالية المتعلقة بالتغيرات العالمية إلى فرضية مؤداها أن التغيير يرتبط دائماً بقدر ما، قد يزيد أو ينقص، بالفوضى الدولية، وخاصة في فترات التحول، ويتوقع كثيرون أن التغيير القادم لن يختلف مع تلك الفرضية.

ثانياً- تتفق كل من الواقعية والمثالية في التأكيد على أن الدولة هي المهيمن الفعال في النظام، وأنها تحدد الأمن من خلال المصلحة الذاتية، لكن ربما اختلفتا في مدى تحفيز الدول بالمكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة. إلا أن كلاً منهما تأخذ مصالح الدول كنقطة انطلاق لنظريتهما. وقد كان من المتوقع أن

توفر الدولة المعاصرة سلسلة من القيم الأساسية لمواطنيها إلا أنها في سعيها لتحقيق هذه القيم، واجهت العديد من المشكلات الأساسية، مثل مشكلة البقاء والأمن في ظل عالم فوضوي، حيث تواجه الدول المدججة بالسلاح بعضها البعض، فقد أدت التغيرات العميقة في الدولة إلى خلق معضلات أمنية مختلفة نوعياً، بحيث أصبح التحليل المحلي غير مناسب لتفسير وتحليل هذه التغيرات، وأصبح مطلب التفاعل المحلي الدولي مطلباً ضرورياً لا مفر منه، وترى المثالية أن التعاون قد يكون استراتيجية عقلانية لتحقيق المصالح الذاتية للدول.

ثالثاً- إن المؤسسات التي لديها مجموعة من القواعد والمعايير والممارسات وإجراءات صنع القرار، يمكنها التغلب على حالة عدم اليقين التي تقوض التعاون الدولي، حيث إن تلك المؤسسات لديها آليات للتفاوض، ووضع حوافز للامتثال للاتفاقات على المدى القصير حتى يمكن أن تستمر في جني المكاسب على المدى الطويل، كما يمكنها وضع عقاب أكثر مصداقية في حالة عدم الالتزام من خلال تحديد سلوك الدول، وإصدار أحكام بشأن الامتثال أو عدم الامتثال لقواعد معينة.

بمعنى أن وجود مؤسسات (محلية أو دولية) يساعد على تنظيم العلاقات الدولية في جميع الشئون من خلال تعزيز الالتزامات القانونية الدولية، والسعي المتواصل لأحداث التعاون الدولي.

وترى المثالية أن وجود نظام عالمي تحتكم إليه الدول هو الذي يحول دون حرب البعض ضد البعض، وتحقيق السلام الشامل.

لكن هناك فرقاً ين الطموحات والواقع، بمعنى أنه على الرغم من أن المثل العليا للأمم المتحدة هي مبادئ عالمية، إلا أنها لم تتحد كلياً بعد، فهي منظمة لدول مقسمة داخلياً إلى حد كبير، أو بمعنى أدق هي تجمع لعدد من الدول يتمتع بعضها بحقوق وامتيازات المواطنة، والبعض الآخر مستبعد أو مهمل، وأحياناً مضطهد. لذا فإن التحدي الواضح الذي ينبغي أن يواجهه كلا النموذجين هو كيفية التفاوض والعمل على مشاركة الحكومات في حوار بناء من شأنه أن يربط السيادة بالمسئولية.

رابعاً- بينما تقوم الأخلاق في العصر النووي ببناء الأمن العالمي الذي يمكن أن يكون الضامن الوحيد للأمن الوطني، أكدت الأخلاق التقليدية على أن الخلافات بين الأمم، والنزاعات التي قد تنشأ عن التباين والاختلاف بين البشر يمكن، بل يجب التخلص منها، واستغلال التباين لصالح الوطن، كما أن التحيز لمصلحة دولة واحدة يجب التضحية به من أجل مصالح البشرية جمعاء. ويبدو

أن الواقعيين المعاصرين أصبحوا أكثر ميلاً لتطبيق أخلاقيات كانط في القضايا السياسية، إلا أنهم يصرون على حتمية المصالح، فلا يمكنك ببساطة افتراض أن تحسين النظام السياسي وإصلاحه، لن تكون له عواقب مكلفة في أماكن أخرى، كما أن النوايا الصالحة، والممارسات النقية ليست كافية، وإنما تحتاج إلى القرار وصناع القرار.

خامساً- إن التحديات التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين، تفرض حاجة المجتمع الدولي للتمسك بنظام دولي مفتوح قائم على قواعد واضحة، ففي ظل الاعتماد الدولي المتبادل، اقتصادياً وأمنياً وسياسياً تصبح تكلفة عدم الالتزام بالقواعد، وعدم تكوين روابط تعاونية أكثر ارتفاعاً، وسوف يكون من الصعب حتى على أكثر الدول قوة تحقيق الرخاء دون التعاون مع الآخرين، كما أنه في ظل العولمة، بدأ العالم يتجه إلى فكرة إقامة حكومة عالمية كمحاولة لإعادة إحياء مثالية كانط وويلسون، وذلك بتدعيم فكرة ضرورة اللجوء إلى منظمة دولية (مثل الأمم المتحدة) في المشكلات العالمية، بغض النظر عن فعاليتها لأن ذلك يتعلق بكيفية عمل أجهزتها، بحيث أصبحت السياسة الدولية لا تقوم على القوة فحسب، بل هناك دائماً دعوة أيضاً إلى المعايير الأخلاقية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان. ويستلزم ذلك مشاركة المجتمع المدني العالمي في عملية صنع واتخاذ القرار، ويبقى التحدي الممكن وهو كيفية توفير الآليات التي تمكن المجتمع المدني من العمل جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي في هياكل تنظيمية، بعد مواجهة القيود الرسمية الداخلية، ولكي يحدث ذلك لابد من أن نتجاوز فكرة الحوار بين الحضارات إلى حوار أكثر إنتاجية ألا وهو الحوار بين الشعوب الذي من خلاله يمكن تحمل تقلبات الحياة السياسية، ولكن حتى الآن لم تترجم هذه الأفكار إلى واقع ملموس، حيث إن الدول القوية مازالت تريد الحفاظ على الوضع القائم، وعلى العكس من ذلك ظهرت أطروحة صدام الحضارات لصومائيل هانتنجتون التي مازال يؤيدها ويدعمها كثيرون، مما يعد تحدياً صارخاً للحكومات العالمية وللسلام الشامل.

سادساً: بينما ترى الواقعية أن السلام ممكن إذا كانت جميع القوى الكبرى لديها نفس الظروف، بيد أن المشكلة تكمن في استحالة التأكد من نوايا كل دولة للأخرى، ولاسيما النوايا المستقبلية، وينتج عن ذلك أن الدول التي تريد البقاء ليس لديها خيار سوى أن تفترض أسوأ ما في نوايا الدول الأخرى المتنافسة على السلطة.

ولا يمكن أن ننكر أن العالم قد شهد نوعاً من "السلام الديمقراطي" لكنه مع ذلك ظل مقصوراً على الدول الليبرالية الديمقراطية الغربية، فلا يمكن أن نسميه

بالسلام العالمي على الإطلاق، فمازالت الحروب الأهلية، والإبادة الجماعية، والتشريد والإرهاب موجودة في مناطق عديدة من العالم، وإن صح التعبير نسميه "السلام الغربي"، إن تحقيق السلام العالمي يتطلب لاشك احتواء الغرب للشرق، فكما قدمت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، "سياسة الاحتواء" لمساعدة دول أوروبا المتأثرة من الحرب، فإن من الأجدى أن تتكاتف الدول الغربية التي دون شك لن تنعم بالسلام الدائم إلا إذا تحقق كاملاً، من خلال خطة فعلية قابلة للتنفيذ، في ظل حوار الحكومات والحضارات، دون انتظار حرب عالمية ثالثة لا يعلم أحد عواقبها. أما الخطابات التي تنادي بحكومة عالمية على أسس العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وغيرها، هي مجرد خطابات ناقصة تأخذ شكل إقليمياً وليس عالمياً، وبالرغم من أهمية الأمم المتحدة إلا أنها تحتاج إلى إعادة بناء، واستيعاب جميع الدول، وتوفير فرص للعضوية والتمثيل والتعبير عن مصالح تلك الدول وحمايتها. الأمر الذي يتطلب اتباع منهج تدريجي للإصلاح الشامل، حتى تصبح مؤسسة تمثل إرادة المجتمع الدولي وتحقق الأمن الجماعي.

سابعاً- ليس هناك فائز في النقاش القائم بين المثالية والواقعية، كما أنه ليس هناك رؤية مقصورة على المثالية أو الواقعية، بل إن كليهما مكمل للآخر، ورد فعل للآخر، ولا غنى عنهما في مجمل فلسفة السياسة، فكل صوت مثالياً كان في بدايته واقعياً، كما لم ينكر أي صوت واقعي التطلع إلى عالم أفضل في ظل المفاهيم المثالية. لكن الاختلاف هو في إمكان تحقيق هذه المفاهيم.

فبينما تؤكد الواقعية على الاستقرار كطموح سياسي، وتدعو في الوقت نفسه إلى التغيير الاجتماعي كوسيلة لتحقيق هذه الغاية. تؤكد المثالية على الوضع الراهن من خلال قبولها للإطار الأساسي للديمقراطية الليبرالية التي تطالب بالمساواة المادية والعدالة الاجتماعية.

هوامش البحث:

(1) Basu, Rumki (2012). International Politics: Concepts, Theories and Issues, Los Angles, London & New Delhi: Sage Publications, P. 170.

(2) Boucher, David (1998). Political Theories of International Relations, Oxford: Oxford University Press, P. 70.

(3) Ibid., P. 72-74.

(4) Machiavelli, Niccolo (1998). Discourses on livy, (Trans) Harvey C. Mansfield & Nathan Tarcov, London & Chicago: The University of Chicago Press, PP. XIX, XX (Introduction).

(5) Hobbes, Thomas (1660). Leviathan, Edwin Curley (ed) (1994), Indiana Polis: Hackett, P. 103-108.

(6) Boucher, David, Op. cit., P. 4-8 (Introduction).

(7) Morgenthau, Hans J. (1985). Politics Among Nations The Struggle for Power and Peace, Revised by: Kenneth W. Thompson & W. David Clinton, Boston: McGraw Hill, P. 4-8.

(8) Waltz, Kenneth N. (1995). 'Realist Thought and Neorealist Theory", In: Charles W. Kegley (ed) Controversies In International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge, New York: St. Martin's Press, P. 67-82.

(9) Gilpin, Robert (2009). War and Change in World Politics, Cambridge: Cambridge University Press, P. 50-55.

(10) Morgenthau, Hans J. (1985). Op. cit., P. 7.

(11) Holsti, Ole R., Theories of International Relations, P. 6. available at: http: //people.duke. eduz~pfeaver{holsti.pdf.

(12) Tickner, Ann. J. (2014). Hans Morgenthau, & Principles of Political Realism: A feminist Voyage Through International relations, Oxford: Oxford University Press, P. 15.

(13) Holsti, Ole R., Op. cit., P. 5.

(14) Morgenthau, H.J. (1985). Op. cit., p. 9.

(15) Ibid, P. 10.

(16) Hobbes, Thomas, Op. cit., P. 82-89.

(17) Rousseau, Jean-Jacques (1990). "The State of War, Summary for Saint-Pierre's Project for Perpetual Peace', Critique of Saint-Pierre's Project for Perpetual Peace". In Grace Roosevelt, Reading Rousseau in the Nuclear Age, Philadelphia; Tmple University Press, P. X, 275.

(18) Slaughter, Ann-Marie (2011). International Relations, Principle Theories, In: Wolfrum, R. (Ed.) Max Planck Encyclopedia of Public International Law, Oxford: Oxford University Press, PP. 1-2.

(19) Mearsheimer, John J. (2001). The Tragedy of Great Power Plitics, New York: Norton, P. 32.

(20) Booth, Ken (2011). Realism and World Politics, London & New York: Routledge, P. 26.

(21) Holsti, Ole R., Op. cit., P. 4.

(22) Slaughter, Ann. Marie (2011). Op. cit., P. 2.

(23) Waltz, Kenneth, N. (1995). Op. cit., pp. 36-37.
(24) Booth, Ken (2011), Op. cit., P. 27.
(25) Ibid, P. 28.
(26) Ibid, P. 29-30.
(27) Wendt, Alexander (1992). "Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics, International Organization, Vol. 46, No. 2. P. 393.
(28) Morganthau, H.J. (1985). Op. cit., P. 7.
(29) Wendt, A., (1992). Op. cit., P. 55.
(30) Waltz, Kenneth N. (2002). The Origins of war in Neorealist Theory, Journal of Interdisciplinary History, Vol. 18, Issue 4., The Origin and Prevention of Major Wars, available at. http:// www. Jstor.org/ PP. 627-628.
(31) Waltz, Kenneth (1979). Theory of International Politics, New York: McGraw. Hill, P. 126
(32) Mearsheimer, John J. (2013). "Structural Realism" In: Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith, International Relations Theories: Discipline and Diversity, Oxford, Oxford University Press, P. 72.
(33) Kennedy, Paul (1987). The Rise and fall of the Great Power: Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000, New York; Random House, PP. xiii-xxiv.
(34) Sehroeder, Paul (1994). Historical Reality of Neorealist Theory: International Security, Vol. 19, No. 1, PP. 108-110.
(35) Amstutz, Mark R., International Ethics: Concepts, Theories, and Cases in Global Politics, 4th ed., Lanham, New York & Toronto: Rowman & Little Field Publishers, Inc., PP. 39-40.
(36) Carr, E.H. (2001). The Twenty Years' Crisis 1919- 1939: An Introduction to the Study of International Relations Reissue ed. M. Cox, Reprint of the Original 1946, London: Macmillan & Co. LTD., P. 75.
(37) Ibid, P. 219, 223.
(38) Rossi, Enzo, and Sleat, Matt (2014). Realism in Normative Political Theory, Philosophy Compass/ Vol 9., Issue 10, P. 689-690. Available at: https://doi.org/10.
(39) Ibid, P. 691.
(40) Badie, Bertrand and others (2011). International Encyclopedia of Political Science, art: Idealism in International relations, Vol. 4, Los Angeles, London: Sage Publications, Inc., P. 1128.
(٤١) محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي: فلسفاته مناهجه من أفلاطون إلى ماركس، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، الصفحات ٥٨، ٧١، ١٠٤.
(42) Locke, John (1988). Two Treatises of Government, London:Cambridge university press, P. 166-169
(43) Kant, Immanuel (1971). "Perpetual Peace" In: Hans Reiss, ed., Kant's Political Writings, Cambridge: The University Press, P. 4, 53.
(44) Ibid, P. 112.
(45) Hegel, G. W.F. (1991). Elements of the Philosophy of Right (ed). By: Allen W. Wood, (Trans) by: H.B. Nisbet, Cambridge: Cambridge University Press, P. xiii, xvi, xxv, xxvi (Introduction).

(٤٦) رمسيس عوض، برتراند رسل: المفكر السياسي، مذاهب وشخصيات، ١٩٦٦، ص١١٠.

(47) Badie, Bertrand and Others (2011). Op. cit., P. 1128.

(48) Wendt, Alexander (1992). Op. cit., P. 396.

(49) Kurian, George Thomas, and Others (2011). The Encyclopedia of Political Science, Art; Liberalism Classical, Washington, DC: Co Press, P. 961.

(50) Badie, Bertrand (2011). Op. cit., P. 1128.

(51) Rawls, John (1999). A Theory of Justice, Revised Edition, Cambridge & Massachustts: The Belknap Press o Harvard University Press, P. 242-244.

(52) Badie, Bertrand, Op. cit., P. 1128.

(53) Ibid, P. 1129.

(54) Ibid, P. 1129.

(55) McHargue, Ryan Patrick (2005). Neoconservatism and Iraq, The Florida State University, P. 5.

(56) Vaisse, Justin (2010). Why Neoconservatism Still Matters, Policy Paper. Available at: https: //www.brookling.edu

(57) Basu, Rumki (2012). Op. cit., P. 166.

(58) Wendt, Alexander and Duvall Raymond (1989). "Institutions and International Order" In: Czempiel, Ernst-Otto, and Rosenau, Jomes N. (eds), Global change and Theoretical Challenges: Approaches to the World Politics of the 1990s, Lexington,, P. 43.

(59) Ibid, P. 44.

(60) Keohane, Robert O. and Nye, Josephs (dr), (1987). Power and Interdependence, revisted, International Organization, Vol. 41, No. 4, MIT Press, PP. 725-726.

(61) Ibid, P. 730.

(62) Frieden, Jeffry A, (1999). Actors and preferences in International Relations, In: Lake, Daved, A., and Powell, Robert, eds, Strategic Choice and International relations, Princeton: Princeton University Press, PP. 20-21.

(63) Basu, Rumki, (2012) Op. cit., P. 167.

(64) Wendt, Alexander and Duvall Raymond (1989). Op. cit., P. 44.

(65) Basu, Runki, Op. cit., P. 167.

(66) Russette, Bruce (2003). Grasping the Democratic Peace: Principles for the Post-cold War World. Princeton: Princeton University Press, P. 170.

(67) Doyle, Michael (1996). Reflections on the Liberal Peace- and its Critics. In: Michael Brown, Sean Lynn-Jones, and Steven Miller, Debating the Democratic Peace: An International Security Reader, Cambridge, MA: The MIT Press, P. 358-363.

(68) Badie, Bertrand (2011). International Encyclopedia, Op. cit, P. 1129.

(69) Russett, Bruce (2003). Op. cit., P. 168.

(70) Angell, Norman (2008). Peace Theories and the Balkan War, Original (1912). Biblio Bazaar, P. 14-16.

(71) Friedman, T.L. (1999). The Lexus and the Olive Tree: Under Standing Globalization, New York: Farrar, Straus and Giraux, P. 277.

(72) Booth, Ken (2011). Realism and World Politics, PP. 58-59.

(73) Badie, Bertrand (2011). Op. cit., P. 1129.

(74) Henderson, Errol A. (1999). Neo Idealism and the Democratic Peace, Journal of Peace Research, Vol. 36, No. 2, P. 206. Available at: http: //www.foster.org.

(75) Fernandes, V.R. (2016). Idealism and Realesm in Internatinal Relations: An Ontological Debate, Journal of International Relations, Vol 7, No. 2, P. 15.

(76) Anstutz, Mark R. (2013). International Ethics: Concepts, Theories and Cases in Global Politics, 4th ed, Lanham & Maryland: Rowmans & Little field Publisher, Inc., P. 44.

(77) Ibid, PP. 26-27.

(78) Philpott, Daniel (2012), Just and Injust Peace; An Ethic of Political Reconciliation, New York: Oxford University Press, P. 5.

(٧٩) سماح عبد الصبور، مأزق الانتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدولة إلى القيمة العالمية، ملحق مجلة السياسة الدولية، بعنوان: اتجاهات نظرية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٩٥ يناير ٢٠١٤، المجلد ٤٩، ص ٧.

(80) Moravcsik, Andrew (2000). The origins o Human Rights Regimes; Democratic Delegation in Post War Europe, International Organization, Vol. 54, Issue, 2, P. 217.

(٨١) سماح عبد الصبور، مرجع سابق، ص٧

(82) Moravcsik, Andrew (2000). Op. cit., P. 220.

(83) Wendt, Alexander and Duvall, Raymond (1989). Op. cit., p. 53.

(84) Moravcsik, Andrew (2000). Op. cit., P. 222.

(85) Ibid, P. 223.

(٨٦) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٥٤.

(87) Rossi, Enzo and Sleat, Matt (2014). Op. cit., P. 693.

(88) Williams, B. (2005). In the Beginning was the Deed: Realism and Moralism in Political Argument, ed. G. Hawthorn, Oxford: Princeton University Press, P. 5.

(89) Hall, Edward (2015). Bernard Williams and the Basic Legitimation Demand: A Defence, Political Studies Association, Vol. 63, P. 473.

(90) Williams, B. (2005). Op. cit., P. 6.

(91) Hall, Edward (2015). Op. cit., P. 474.

(92) Deng, Francis (2010). Idealism and Realism: Negotiating Sovereignty is divided nations, Uppsala, Sweden: Dag Hammarskjõld Foundation, P. 27-30.

(93) Fernandes, Vitor Ramon (2016). Op. cit., PP. 21-22.

(94) Dowding, K. (2011). Encyclopedia of Power, Art: Idealism in relations, thousand Oaks, USA: Sage Publications, P. 333.

(95) Niebuhr, Reihold (2014) Democratic Ideals and Realities, Princeton University Press, P. 11. webmaster@press.princeton-edu.

(96) Ibid, P. 10

(97) Ibid. P. 7.

(98) Fernandes, V.R. (2016). Op. cit., P. 20.

(99) Adler, Emanuel (1997). Seizing the Middle Ground, European Journal of International Relations, Vol. III, No. 3, PP. 322-323.

(100) Brown, Chris and Ainley, Kirsten (2005). Understanding International Relations, 3th ed., new york: Palgrave Macmillan, pp. 169-170.

(101) Basu, Rumki (2012). Op. cit., p. 165.

قائمة المصادر و المراجع و الدوريات

أولاً: المصادر الأجنبية

1. Carr, E.H. (2001). The Twenty Years' Crisis 1919- 1939: An Introduction to the Study of International Relations Reissue ed. M. Cox, Reprint of the Original 1946, London: Macmillan & Co. LTD.
2. Doyle, Michael (1996). Reflections on the Liberal Peace- and its Critics. In: Michael Brown, Sean Lynn-Jones, and Steven Miller, Debating the Democratic Peace: An International Security Reader, Cambridge, MA: The MIT Press.
3. Gilpin, Robert (2009). War and Change in World Politics, Cambridge: Cambridge University Press.
4. Hegel, G. W.F. (1991). Elements of the Philosophy of Right (ed). By: Allen W. Wood, (Trans) by: H.B. Nisbet, Cambridge: Cambridge University Press.
5. Hobbes, Thomas (1660). Leviathan, Edwin Curley (ed) (1994), Indiana Polis: Hackett.
6. Kant, Immanuel (1971). "Perpetual Peace" In: Hans Reiss, ed., Kant's Political Writings, Cambridge: The University Press.
7. Locke, John (1988). Two Treatises of Government, London:Cambridge university press.
8. Machiavelli, Niccolo (1998). Discourses on livy, (Trans) Harvey C. Mansfield & Nathan Tarcov, London & Chicago: The University of Chicago Press
9. Mearsheimer, John J. (2001). The Tragedy of Great Power Plitics, New York: Norton.
10. Mearsheimer, John J. (2013). "Structural Realism" In: Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith, International Relations Theories: Discipline and Diversity, Oxford, Oxford University Press.
11. Morgenthau, Hans J. (1985). Politics Among Nations The Struggle for Power and Peace, Revised by: Kenneth W. Thompson & W. David Clinton, Boston: McGraw Hill.
12. Rousseau, Jean-Jacques (1990). "The State of War, Summary for Saint-Pierre's Project for Perpetual Peace', Critique of Saint-Pierre's Project for Perpetual Peace". In Grace Roosevelt, Reading Rousseau in the Nuclear Age, Philadelphia; Tmple University Press.
13. Waltz, Kenneth (1979). Theory of International Politics, New York: McGraw. Hill.
14. Waltz, Kenneth N. (1995). 'Realist Thought and Neorealist Theory", In: Charles W. Kegley (ed) Controversies In International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge, New York: St. Martin's Press.
15. Williams, B. (2005). In the Beginning was the Deed: Realism and Moralism in Political Argument, ed. G. Hawthorn, Oxford: Princeton University Press.

ثانياً:المراجع الأجنبية

1. Amstutz, Mark R., International Ethics: Concepts, Theories, and Cases in Global Politics, 4th ed., Lanham, New York & Toronto: Rowman & Little Field Publishers, Inc.
2. Angell, Norman (2008). Peace Theories and the Balkan War, Original (1912). Biblio Bazaar.
3. Anstutz, Mark R. (2013). International Ethics: Concepts, Theories and Cases in Global Politics, 4th ed, Lanham & Maryland: Rowmans & Little field Publisher, Inc.
4. Basu, Rumki (2012). International Politics: Concepts, Theories and Issues, Los Angles, London & New Delhi: Sage Publications.
5. Booth, Ken (2011). Realism and World Politics, London & New York: Routledge.
6. Boucher, David (1998). Political Theories of International Relations, Oxford: Oxford University Press.
7. Brown, Chris and Ainley, Kirsten (2005). Understanding International Relations, 3th ed., new york: Palgrave Macmillan.
8. Deng, Francis (2010). Idealism and Realism: Negotiating Sovereignty is divided nations, Uppsala, Sweden: Dag Hammarskjõld Foundation.
9. Frieden, Jeffry A, (1999). Actors and preferences in International Relations, In: Lake, Daved, A., and Powell, Robert, eds, Strategic Choice and International relations, Princeton: Princeton University Press.
10. Friedman, T.L. (1999). The Lexus and the Olive Tree: Under Standing Globalization, New York: Farrar, Straus and Giraux.
11. Kennedy, Paul (1987). The Rise and fall of the Great Power: Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000, New York; Random House.
12. McHargue, Ryan Patrick (2005). Neoconservatism and Iraq, The Florida State University.
13. Philpott, Daniel (2012), Just and Injust Peace; An Ethic of Political Reconciliation, New York: Oxford University Press.
14. Russette, Bruce (2003). Grasping the Democratic Peace: Principles for the Post-cold War World. Princeton: Princeton University Press.
15. Tickner, Ann. J. (2014). Hans Morgenthau, & Principles of Political Realism: A feminist Voyage Through International relations, Oxford: Oxford University Press.
16. Wendt, Alexander and Duvall Raymond (1989). "Institutions and International Order" In: Czempiel, Ernst-Otto, and Rosenau, Jomes N. (eds), Global change and Theoretical Challenges: Approaches to the World Politics of the 1990s, Lexington.

ثالثاً:الموسوعات الأجنبية

1. Badie, Bertrand and others (2011). International Encyclopedia of Political Science, art: Idealism in International relations, Vol. 4, Los Angeles, London: Sage Publications, Inc.
2. Dowding, K. (2011). Encyclopedia of Power, Art: Idealism in relations, thousand Oaks, USA: Sage Publications.
3. Kurian, George Thomas, and Others (2011). The Encyclopedia of Political Science, Art; Liberalism Classical, Washington, DC: Co Press.
4. Slaughter, Ann-Marie (2011). International Relations, Principle Theories, In: Wolfrum, R. (Ed.) Max Planck Encyclopedia of Public International Law, Oxford: Oxford University Press.

رابعاً:الدوريات الأجنبية

1. Adler, Emanuel (1997). Seizing the Middle Ground, European Journal of International Relations, Vol. III, No. 3.
2. Fernandes, V.R. (2016). Idealism and Realesm in Internatinal Relations: An Ontological Debate, Journal of International Relations, Vol 7, No. 2.
3. Hall, Edward (2015). Bernard Williams and the Basic Legitimation Demand: A Defence, Political Studies Association, Vol. 63, P.
4. Keohane, Robert O. and Nye, Josephs (dr), (1987). Power and Interdependence, revisted, International Organization, Vol. 41, No. 4, MIT Press.
5. Sehroeder, Paul (1994). Historical Reality of Neorealist Theory: International Security, Vol. 19, No. 1.
6. Wendt, Alexander (1992). "Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics, International Organization, Vol. 46, No. 2.

خامساً:المواقع الإلكترونية

1. Henderson, Errol A. (1999). Neo Idealism and the Democratic Peace, Journal of Peace Research, Vol. 36, No. 2, P. 206. Available at: http: //www.foster.org.
2. Holsti, Ole R., Theories of International Relations, P. 6. available at: http: //people.duke. eduz~pfeaver{holsti.pdf.
3. Niebuhr, Reihold (2014) Democratic Ideals and Realities, Princeton University Press, P. 11. webmaster@press.princeton-edu.
4. Rossi, Enzo, and Sleat, Matt (2014). Realism in Normative Political Theory, Philosophy Compass/ Vol 9., Issue 10, P. 689-690. Available at: https://doi.org/10.
5. Vaisse, Justin (2010). Why Neoconservatism Still Matters, Policy Paper. Available at: https: //www.brookling.edu
6. Waltz, Kenneth N. (2002). The Origins of war in Neorealist Theory, Journal of Interdisciplinary History, Vol. 18, Issue 4., The Origin and Prevention of Major Wars, available at. http://www.Jstor.org/ PP. 627-628.

سادساً:مصدر مترجم

فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

سابعاً:مرجع عربي

محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي: فلسفاته مناهجه من أفلاطون إلى ماركس، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤.

ثامناً:دوريات عربية

١. رمسيس عوض، برتراند رسل: المفكر السياسي، مذاهب وشخصيات، ١٩٦٦.
٢. سماح عبد الصبور، مأزق الانتقائية: نظريات التدخل الخارجي من نظام الدولة إلى القيمة العالمية، ملحق مجلة السياسة الدولية، بعنوان: اتجاهات نظرية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٩٥ يناير ٢٠١٤، المجلد ٤٩.